الجمهـــــورية الجـــزائرية الديمقـــــراطية الشعـــــبية

وزارة التعلـــيم العالي والبحـــث العـــلمي

جامعة 20 أوت سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنـــــــــــــوان المذكرة

أثر تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

جوامع نسيمة

تحت إشراف الأستاذة:

بوغازي فريدة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الخبير	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د/ صيد فاتح	رئيسا	أستاذ محاضر -أ-	جامعة 20 أوت1955 سكيكدة
د/ بوغازي فريدة	مقررا	أستاذ محاضر -أ-	جامعة 20 اوت1955 سكيكدة
أ/ لقوي عبد الحفيظ	ممتحنا	أستاذ مساعد -أ-	جامعة 20 أوت1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2017-2018

شكر و تقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

أحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نشكر الله عز وجل الذي قدرني على مواصلة المشوار الدراسي و التوفيق لإعداد المذكرة

أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة بوغازي فريدة التي لم تبخل علي بتوجيهاتها و نصائحها

القيمة فقد كانت عونا لي في إتمام هذا البحث .

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه.

و الشكر الجزيل إلى كل الأساتذة قسم العلوم الاقتصادية و أخص بالذكر الأستاذ صيد فاتح

الشكر لكل من أفادني و لو بكلمة على طول مشواري الدراسي.

إهداء

إلى من يسرا لي درب النجاح إلى أبي و أمي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى من قاسمني النجاح أخواتي و إلى أخي عامر حفظه الله

إلى ابنة أختي همس القمر و العزيزة هالة

إلى من جمعتني بهنّ دروب الأخوة صديقاتي

إلى كل الزملاء و الزميلات في دفعة ماستر 02تخصص اقتصاد دولي 2018

فهرس المحتويات

• شكر و تقدير	
• إهداء	
• فهرس المحتويات	
• قائمة الأشكال	
• قائمة الجداول	
• قائمة الرموز و المصطلحات	
• الملخص	
• مقدمة عامة	
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبترول	
• تمهيد	
المبحث الأول : عموميات حول البترول	8
المطلب الأول : ماهية البترول	8
المطلب الثاني: خصائص البترول	10
المطلب الثالث :وظائف البترول	14
المبحث الثاني :السياسات التسعيرية للبترول	17
الطلب الأول : مفهوم السعر البترولي	17
المطلب الثاني :أساليب تسعير البترول	18

المطلب الثالث: مراحل تطور أسعار البترول	20
المبحث الثالث: محددات أسعار البترول	24
المطلب الأول : الطلب البترولي	24
المطلب الثاني : العرض البترولي.	28
المطلب الثالث: الشركات الدولية النفطية.	31
الفصل الثاني : مدخل نظري حول السوق العالمية البترولية وواقع الاقتصاد الجزائري.	
المبحث الأول :ماهية السوق البترولية العالمية	38
المطلب الأول : التطور التاريخي للأسواق البترولية العالمية	38
المطلب الثاني : تعريف الأسواق البترولية و أنواعها	40
المطلب الثالث:خصائص الأسواق البترولية العالمية	42
المبحث الثاني: البترول في الجزائر	45
المطلب الأول : تطور قطاع البترول في الجزائر	45
المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر	47
المطلب الثالث: أهمية قطاع البترول في الجزائر	50
المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري	53
المطلب الأول : أهم الأزمات البترولية	53
المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية لانخفاض و ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري	56
المطلب الثالث: تغيرات أسعار البترول و انعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر	58

الفصل الثالث: دراسة قياسية لتحليل تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول نموذج الدراسة	67
المطلب الأول :التعريف بنموذج الدراسة	67
المطلب الثاني :تقدير نمودج الدراسة	68
المطلب الثالث: التعريف بمتغيرات الدراسة	74
المبحث الثاني : تحليل نموذج الدراسة	75
المطلب :الاول :تقدير اتر تقلبات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي	76
المطلب الثاني:تقدير اتر تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري	79
• خلاصة	82
• خاتمة عامة	84
• قائمة المراجع	88
• الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم(1-1)	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة 1970-1979	21
الجدول رقم(2-1	تطور الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط الخام في فترة 1990-1999	22
الجدول رقم(3-1)	تطور الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط الخام في فترة 200-2007	23
الجدول رقم(4-1)	أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول O.P.E.C	34
الجدول رقم (1-2):	تطور أسعار النفط للفترة الممتدة من 2008 إلى 2015	39
الجدول رقم (.2-2.)	تطور احتياطات النفط في الجزائر 2000-2015	49
الجدول رقم (3-2)	تطور الصادرات في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015	59
الجدول رقم (4-2)	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	60
الجدول (5-2)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2015	61
الجدول رقم (6-2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي و علاقته بأسعار النفط 2000-2015	63
الجدول رقم (1-3)	نتائج تقدير معادلة الانحدار للناتج المحلي الإجمالي	75
الجدول رقم(2-3)	نتائج تقدير معادلة الانحدار للميزان التجاري	79

قائمة الاشكال:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	-شكل دورة انتاج البترول وعملياتها المختلفة	12
(2-2)	نسبة مساهمة القطاع البترولي في الناتج المحلي خلالا الفترة 2000الى2015	64
(3-1)	الشكل الانتشاري للناتج المحلي	78
(3-1)	الشكل الانتشاري للميزان التجاري	82

قائمة الرموز

المقصود	الرمز
منظمة الدول العربية المصدرة للنفط)	OAPEC
منظمة الدول المصدرة للنفط	OPEC
الوكالة الدولية للطاقة)	IEA

الملخص باللغة العربية

يحتل البترول مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري ، حيث ساهم في إحداث العديد من التحولات على مختلف الأصعدة ، و باعتبار أنّ أسواق البترول العالمية تعد من أكثر الأسواق تقلبا فإن دراستنا تهدف إلى معرفة الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار البترول، في السوق العالمية على الاقتصاد الجزائري، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي من أجل استحداث أهم التطورات التي عرفتها أسعار البترول والأسواق ، و تطور القطاع البترولي في الجزائر، إضافة إلى المنهج التحليلي بغية تحليل الإحصائيات، و صولا إلى المنهج القياسي الذي ساعدنا في بناء النموذج من خلال تطبيق الانحدار الخطي البسيط على بعض المتغيرات الاقتصادية ، حيث توصلنا إلى أنّ تقلبات أسعار البترول لها تأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية سواء كان بالإيجاب او بالسلب .

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول (النفط) ،الاقتصاد الجزائري. الاسواق البترولية.

Résumé

Le pétrole occupe une place primordiale au sein, de l'économie algérienne iu il a contribué a provoquer de multiples mutations atours les niveaux ,et tout en reconnaissant que le marché knternational du pétrola est considéré ,comme le marché le plus inconstant notre étud vise a connaitre les effets du changement des prix du pétrole dans, le marché international sur léconomie algérienne et on a opté pour une méthode decriptivehistoriqe afin de détecter les plus important,développments que, les prix du pétrole et le marché ont connus ainsi que le développement du secteur pétrolier en algérie en plus de la méthode analytique afin danalyserlesstatistiques arrivant a la méthode nous avons trouvé que les changement des prix du pétrole ont des effets sur, les diffirentes variations économiques soit positivement ou négativement qui nous a aidé a construire exemple en appliquant linclinaison linéaire simple sur quelques mutations économiqes.

Keywords : oil prices ,algerian economy

مقدمة

مقدمة :

ارتبطت التطورات الاقتصادية بوجود الطاقة ،حيث قام الإنسان على مدار العصور بالبحث عن مصادر الطاقة باختلاف أنواعها و أشكالها لتتوصل هذه البحوث إلى مصدر رئيسي، و هو البترول حيث أعطيت له أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي لما له من ميزة فريدة تميزه عن باقي الموارد الطبيعية الأخرى،وازداد الطلب العالمي عليه وأصبح عنصرا مهما ومؤثرا في تطور الأوضاع السياسية و الاقتصادية العالمية.

إذ يعتبر البترول سبب النزاعات والحروب التي تخوضها الدول العظمى في العصر الحديث ضد البلدان الغنية به وهدا ما يؤكد الأهمية الكبرى لهدا المورد، و مع كل هذه الأهمية التي يحظى بها البترول ،إلا أنّه بدأ يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد الدول المنتجة و المستهلكة له، ففي حالة تراجع أسعاره تتراجع الصادرات الكلية لهده الدول لكون البترول أهم الصادرات لهده الدول إذ يصاحبه شلل في القطاعات الاقتصادية وعند ارتفاع أسعاره ترتفع الإيرادات وبالتالي تتبع الحكومة سياسية توسعية، فهو بالدرجة الأولى يعتبر أهم مصدر مالي لهده الدول.

ومن ناحية أخرى لا ننسى حساسية الأسواق النفطية، فهي غير مستقرة وذلك من خلال ما تتعرض له أسعار البترول من تقلبات حادة خلال فترات مختلفة، وهذه التقلبات الحادة تعود للعديد من، العوامل والأسباب والتي تخص آلية العرض والطلب، كما هو معروف في النظرية الاقتصادية، إضافة إلى عوامل أخرى.

و قد ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا و وثيقا بمصادر الطاقة ، مما أدى إلى تعرضه لهزات عديدة و مع ارتفاع أسعار البترول، عملت الجزائر على استخدام الفوائض، لتحقيق توازناتها الداخلية و الخارجية وتمويل مختلف المشاريع التنموية و الاقتصادية ،و لكن سرعان ما بدأت الأوضاع تتحسن حتى بداية أزمة انهيار أسعار البترول في منتصف 2014، مما أدى إلى تأجيل و إلغاء بعض المشاريع في إطار سياسة ترشيد النفقات ممّا أثر على مختلف القطاعات ، فكل اضطراب سلبي في أسعار البترول يؤدي إلى اضطراب في صادراتها كون صادرات الجزائر ذات اتجاه واحد هو القطاع البترولي فاءي خلل فيه ينعكس سلبا على مداخليها و على الاقتصاد ككل و في ظل الطبيعة الريعية ، التي يشهدها الاقتصاد الجزائري و الذي يعتمد على أكثر من 96% من مدا خيل البترول، أصبح من الضروري و ضع إستراتيجية فعالة لتنويع مصادر الدخل ومن أجل تسليط الضوء على الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

- كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية على الاقتصاد الجزائري؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي العوامل المحددة لأسعار البترول ؟
- ما هي المكانة التي يحتلها القطاع البترولي في الجزائر؟
- ما هي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض التوازنات الاقتصادية في الجزائر ؟

و للإجابة على الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- يتحدد سعر البترول نتيجة، تفاعل قوى العرض و الطلب العالمي، في الأسواق العالمية البترولية ونتيجة عوامل أخرى.
- يرتبط الاقتصاد الجزائري، ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات .
- تقلبات أسعار البترول لها انعكاسات، عديدة على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

أهداف الدراسة :

- إبراز أهم أسباب تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية.
- إبراز مكانة القطاع البترولي في الجزائر
- دراسة الأسواق العالمية البترولية.

المنهج المستخدم في الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي خاصة في إبراز الإطار النظري للدراسة بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي استخدم للتطرق إلى التطور التاريخي لأسعار البترول، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يبرز أكثر في الفصل الثالث لتحليل تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية، كما استخدم المنهج القياسي و الإحصائي و ذلك من خلال ترجمة الدلائل الاقتصادية إلى متغيرات كمية .

أهمية موضوع الدراسة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعي، وهذا لأن الجزائر تعتبر من أهم الأطراف الفاعلة في السوق البترولي، إضافة لأهمية البترول باعتباره مصدرا ماليا، مع أهمية القطاع البترولي بالنسبة للاقتصاد الجزائري و مدى تأثر مختلف القطاعات به .

كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء، على أحد القضايا المهمة و الأساسية في مختلف دول العالم و خاصة الجزائر باعتبارها دولة بترولية.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب و مبررات تدفع، للبحث في هذا الموضوع يمكن إجمالها فيما يلي:

- الاقتصاد الوطني يعتمد على قطاع المحروقات، و تقلباته تنعكس إيجابا أو سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

قويدري قويشح بوجمعة:أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير لسنة 2009/2008.

حيث تناولت هذه الدراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الكلية في الجزائر وقد تم الاعتماد، على المنهج الوصفي و التحليلي و التاريخي من خلال دراسة الأزمات البترولية، و أثر تقلبات أسعار البترول على مجموعة من المتغيرات و المتمثلة في الميزان التجاري و الناتج المحلي الإجمالي، و الميزانية العامة و قد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أنّ التقلبات في أسعار البترول لا تعود بالضرورة إلى الطلب و العرض و إنما هناك عوامل أخرى .

كما أثبتت الدراسة أنّ التوازنات الاقتصادية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول.

مقليد عيسى :قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007 .

حيث تطرقت هذه الدراسة إلى، المحروقات في الجزائر من حيث الأهمية و الإمكانيات و خصائص الاقتصاد الجزائري من حيث الاعتماد على المحروقات، كما تكلم الباحث عن التحولات الاقتصادية و مدى انعكاساتها على قطاع المحروقات، خاصة في ظل تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق كإستراتيجية متبعة .

بلقلة ابراهيم:سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية 2014-2015 .

حيث تطرقت هذه الدراسة إلى محددات أسعار البترول و انعكاساتهاعلى اقتصاديات الدول العربية في السوق العالمية البترولية، كما تطرقت إلى تحليل وضعية الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول، و قد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة عمل الدول البترولية على استقرار أسعار البترول لمالها منتأثير على خطط التنمية و موازناتها العامة، من جهة و على حصتها في الأسواق البترولية العالمية و ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي و التحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة البترول إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيقمعادلات نمو مستدامة.

خطة الدراسة (هيكل الدراسة):

نستهل الدراسة بمقدمة عامة، و قد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول كمايلي:

يتناول الفصل الأوّل، الإطار ألمفاهيمي للبترول وقد تمّ تقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول البترول، و في المبحث الثاني السياسات التسعيرية للبترول، أمّا المبحث الثالث فتضمن محددات أسعار البترول.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني، لدراسة السوق العالمية البترولية الاقتصاد الجزائري و قد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول، ماهية الأسواق البترولية العالمية و المبحث الثاني، يتناول البترول في الجزائر، أمّا المبحث الثالث فقد تم فيه دراسة تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري .

أمّا بالنسبة للفصل الثالث، فقد قمنا بدراسة قياسية لتقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية

وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول، يتضمن التعريف بالنموذج و متغيراته، أمّا المبحث الثاني يتضمن دراسة تحليلية، لأثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري و الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للبترول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبترول:

تمهيد

يعتبر البترول مادة إستراتيجية ذات علاقة، وطيدة بجميع أوجه النشاط الاقتصادي، ودللك كونه من أهم مصادر الطاقة في العالم من خلال المميزات التي يتمتع بها، من سهولة استخراجه و نقله و غيرها من الخصائص، حيث تتوقف وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي على مدى توفر هذه السلعة حيث يعتبر بالنسبة للدول المنتجة و المصدرة أهم مورد مالي .

حيث تتميز أسعاره بحساسية كبيرة و هذا ما يجعلها تتأثر بسرعة على اختلاف العوامل سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول إلقاء الضوء على الثروة البترولية، وقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث لأول: عموميات حول البترول.

المبحث الثاني: السياسات التسعيرة للبترول.

المبحث الثالث: محددات أسعار البترول.

المبحث الأول: عموميات حول البترول:

من خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف على البترول خصائصه، أنواعه، وأهميته بالإضافة إلى السعر البترولي وفي، المبحث الثالث، سوف نتطرق إلى محددات أسعار البترول والشركات الدولية النفطية.

المطلب الأول: ماهية البترول:

أولا: تاريخ البترول:

يعتبر البترول من أهم موارد الثروة الاقتصادية في العالم، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة.

وقد عرف النفط منذ آلاف السنين، حيث تبث تاريخيا أن قدماء المصريين، اكتشفوا البترول وقاموا بتصنيعه، كما استخدموه لعلاج بعض الأمراض ومنها الأمراض الجلدية، بالإضافة إلى استخدامه في تحنيط الموتى واستعماله كصبغة عازلة في عدة استخدامات أخرى منها آثارهم الخالدة.

كما أن الفراعنة كانوا يستخدمون نوعا من البيتومين، في تحنيط جثث موتاهم لحفظها من التحلل، أيضا استخدموا النفط الحارق في الحروب كسلاح، وهذا إن ذل على شيء فهو يذل على أن وجود البترول كان منذ الأزل البعيد وليس وليد العصر الحديث[1].

ثانيا: تعريف البترول:

– يعرف البترول أو النفط على أنه مادة بسيطة مكونة كيمائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ومركب من حيث اختلاف خصائصه ومشتقاته وهو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر، البني والأصفر كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية[2].

كلمتا نفط وبترول يعنيان ويرمزان نفس الشيء، رغم أن كمية البترول هي الأكثر وضوحا وشيوعا بدلالته العلمية.

[1] بيوار خنسي، البترول واهميته مخاطره و تحدياته، دار ارأس للطباعة والنشر اربيل الطبعة، الأولى، 206، ص، 05.

[2] – نبيل بوفليح، دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص61.

– إن لفظ بترول Pétroleur لاتيني الأصل، وهو مكون من مقطعين هما Petra ويعني الصخر وoléum ويعني الزيت وهذا يعني لفظ كتل زيت الصخر ويسمى نفط في اللغة العربيةPétroleur، وفي اللغة الإنجليزية Pétrole في اللغة الفرنسيةPetroleo وفي اللغتين الإسبانية والبرتغالية كما له اسم دارج وهو الذهب الأسود[1].

– والبترول أو زيت الصخر يوجد في باطن الأرض في حالته السائلة، ويسمى بالزيت الخامoïl oude أو قد يكون في شكل غاز فيسمى الغاز الطبيعيNatural Gaz، أو كإسفلت(الحالة الصلبة المتواجدة في الطبيعة)[2].

من التعارف السابقة نستنتج أن البترول ذلك المورد الطبيعي المستخرج في مادته الخام من باطن الأرض.

– مميزات البترول:

للبترول مميزات هامة تجعله حاليا يتصدر مصادر الطاقة في العالم:

– تبلغ المشتقات البترولية ثمانين ألف منتجا.

– تركيبته الكيميائية الفريدة حيث، أن الهيدروجين الممزوج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.

– مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليه طبيعة دولية وأهمية خاصة.

– تعتبر صناعة النفط من الصناعات التي تتضمن مخاطر عالمية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها[3].

المطلب الثاني: خصائص البترول

أولا: خصائص البترول:

من بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية البترول نذكر ما يلي:[1]

[1]– مباركي كريمة، إستراتيجيات استخلاف الثورة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 75.

[2]– إبراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، ط 1، 2002، ص17.

[3]– نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص62.

1- درجة الكثافة النوعية:

وتعتبر من أهم المؤشرات للدلالة عن جودة النفط وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي (American petroleuminstitude)API ونعني بها نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما وتتراوح ما بين 1و60درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافة النوعية عالية وجودته أكبر، وبناء على هذا القياس يصبح للنفط ثلاث أنواع:

أ- النفط الخفيف:

وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافة النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35api فما فوق ويستخرج منه البنزين، الكيروسين، الغاز الطبيعي، ....مثل النفط الخام الجزائري والليبي والقطري.

ب- النفط الثقيل:

درجة كثافة النوعية 28apiدرجة فما فوق دون ذلك وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة(المازوت، الإسفلت..).

ج- النفط المتوسط:

تكون درجة كثافة النوعية بين api 28و35، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة مثل زيت التشحيم مثل النفط الخام السعودي والكويتي.

2- نسبة الكبريت:

تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى النفط الحلو لنسبة الكبريت فيه قليلة والنفط المر الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت.

[1]- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص5.

3- نقطة الانسكاب:

نقطة الانسكاب مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة أي مدى لزوجة النفط وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.

4- نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح):

كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وتنخفض بذلك جودته.

أولا: منتجات البترول

تنطوي دورة إنتاج النفط على 05 مراحل هي:

التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير، ثم التوزيع و التسويق.

و يمكن إيضاحها في الشكل رقم (1-1):[1]

[1]-موري سمية آثار تقلبات سعر الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، مدكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ابى بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 38.

الشكل رقم 01: دورة إنتاج البترول و عملياتها المختلفة

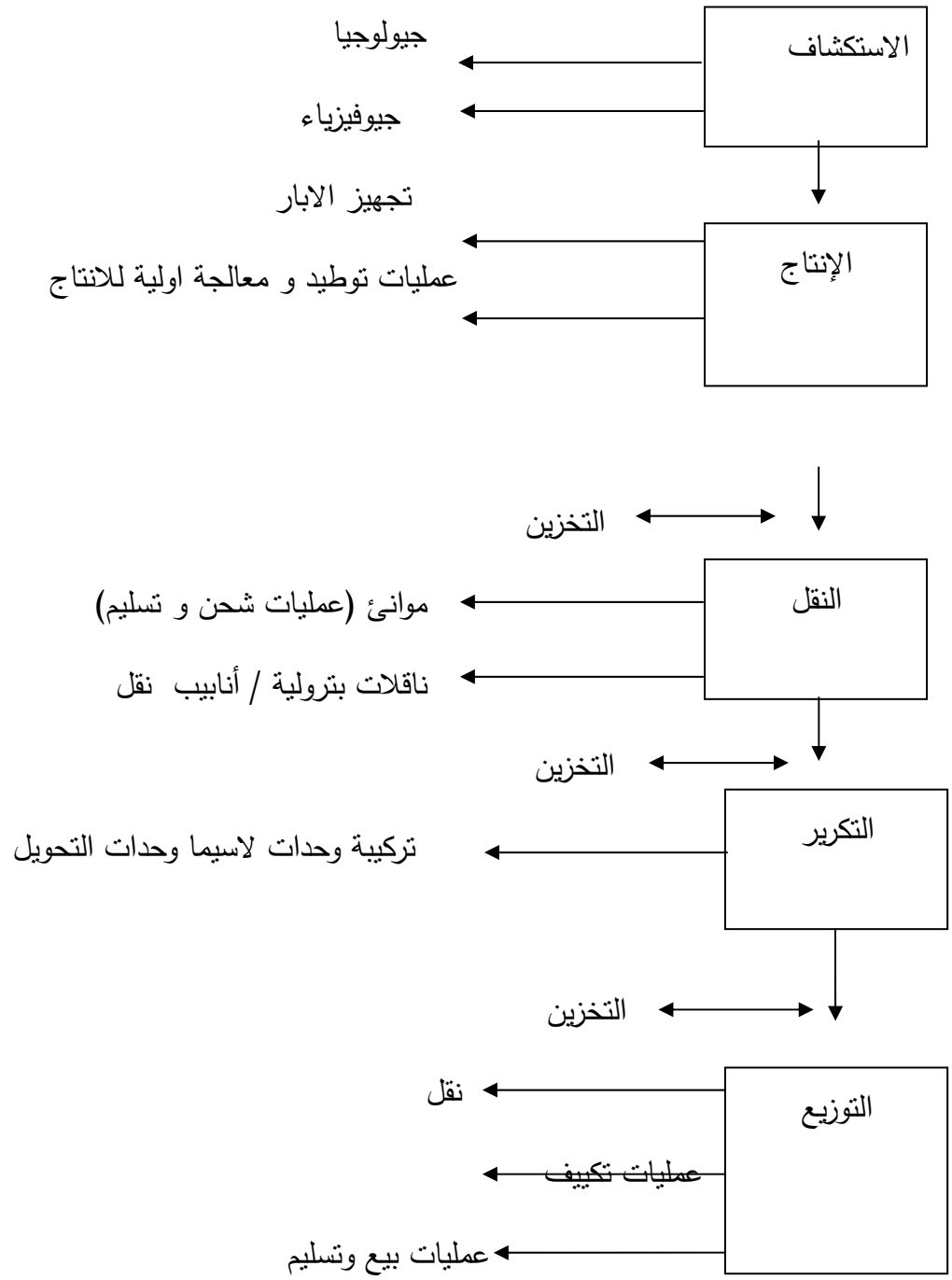

و تنوع البترول الموجود في الطبيعة بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له إلا أنه يوجد على عدة أنواع تأثر بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بدرجة الكثافة أو اللزوجة فهو يختلف من منطقة إلى أخرى و من بلدة إلى أخرى ويوجد داخل الحقل الواحد عدة أنواع من البترول وينتج عن هذا التباين منتجات بترولية مختلفة فنميز بين:

1- المنتجات الخفيفة منها:

- ✓ الغاز الطبيعي.
- ✓ بنزين الطائرات.
- ✓ بنزين السيارات.
- ✓ كير وزان.

2- المنتجات المتوسطة

- ✓ زيت الغاز.
- ✓ زيت الديزل.
- ✓ زيت التشحيم

3- المنتجات الثقيلة

- ✓ زيت الوقود.
- ✓ أسلفت.
- ✓ الشمع.

ثانيا :مقاييس الوحدة البترولية

هناك مقاييس محددة لقياس الثروة البترولية و تعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن.

1- **الحجم:** و يتمثل أساسا في:

- ✓ **البرميل** و هو وحدة قياس أمريكية و الذي يعادل 159 لتر و هو الوحدة الأكثر استعمالا.
- ✓ **المتر المكعب:**و هو وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية كفرنسا و ألمانيا والذي يعادل 6.28 برميل.

أما وحدة قياس الغازات الطبيعية فقد اعتمد استعمال القدم المكعب حيث أن المتر المكعب يعادل حوالي 35.31 قدم مكعب.[1]

[1]-قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2009، ص14-15

المطلب الثالث: وظائف البترول

تتبع أهمية الثروة البترولية من طبيعة الوظائف الهامة التي تنتج عن استغلالها و استخدامها في الاقتصاديات الحديثة والتي من خلالها يتم تحديد مدى تنميتها و تعظيم منافعها في الاقتصاد الجزائري ومن بينها نذكر

أولا: الوظيفة الطاقوية

فالبترول والغاز يعدان من أهم مصادر الطاقة في العالم لتامين الاستهلاك الطاقوي لكافة الاستخدامات حيت يسهمان ب 61% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم بواقع 37 % للبترول و 24% للغاز الطبيعي و معظم الدراسات تشير إلى الطلب على الطاقة خلال الفترة 2000-2030 وتؤكد على أهمية هده الثروة الطاقوية

.الوظيفة المالية:

تعد الثروة البترولية والغازية من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة و الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية بالنسبة للاقتصاديات البترولية فضلا عن كون العائدات البترولية والغازية تشكل بالنسبة لعدد مهم من الدول مصدرا ماليا مهما نتيجة للضرائب البترولية المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة.

- **الوظيفة الصناعية:**

تعتبر الصناعة البتروكيمياوية صناعة تحويلية تعتمد بشكل أساسي على البترول ومنتجاته، كما تستعمل الغاز الطبيعي وكذلك الفحم وهي بدبلك أهم الصناعات الإستراتيجية والتي تمتاز بالتنوع الكبير في منتجاتها وقدرتها، على الإحلال محل المنتجات الطبيعية ويمكن أن ندرج مختلف المنتجات البتر وكيماوية كالآتي:

-المنتجات البتر وكيماوية الأساسية:

وأهمها التلين، البرولين، البنزين، والزايين، ويطلق عليها لفظ العطريات.

-المنتجات البتر وكيماوية الوسطية:

انطلاقا من المواد الأساسية السابقة يمكن صنع عدد لا متناهي، من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية نذكر منها، الأثلين البولي، بروبلين البولي استايرين....

المنتجات البتر وكيماوية النهائية:

تعد المشتقات السابقة أساسية لإنتاج البتر وكيماويات النهائية، وهي المنتجات السلعية التي أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية، وفي مختلف جوانب الحياة ومنها، الأسمدة الكيماوية، المطاط الصناعي المواد البلاستيكية، المنظفات والمذيبات، الأدوية، والمستحضرات الطبيعية، الصبغة مواد و أدوات الكتابة، الورق، الأقلام، العطور.[1]

ثانيا : وظائف أخرى للبترول :

-الوظيفة التشغيلية :

يساهم تطور الأنشطة الاقتصادية المتعلقة، باستغلال و استخدام الثروة البترولية والغازية بدا من مرحلة الاستكشاف، إلى الاستخراج و التصنيع، والتوزيع، في مجال التشغيل والعمالة، و التقليل من البطالة ويساهم قطاع المحروقات والفروع المرتبطة به في توظيف اكتر من 100 ألف عامل، وكلما زادت مكانته الاستيعابية، للأيدي العاملة، تزايدت تأثيره الايجابية .

-الوظيفة الإنتاجية التصنيعية:

تدخل الثروة البترولية كمادة أولية أو وسطية أو مشاركة في إنتاج ألاف السلع، لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكلما ارتفعت القدرات التصنيعية كلما ارتفعت قيمة الثروة البترولية، وازدادت أهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي، والصناعي وقطاع الخدمات.

-الوظيفة السياسية:

يمكن إن تستخدم الثروة البترولية والغازية، استخداما سياسيا في الداخل و الخارج قد يكون ايجابيا أو سلبيا فيكون توظيف سلبيا، أذا وظفت لتسكين الأزمات، على المستوى الداخلي وفي الحروب و.... فالبترول يلعب دورا مؤثر وفعال في، مختلف المجالات و سواء على النطاق المحلي أو الدولي . [2]

[1]- مباركي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص98

[2]- صالح صالحي اثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد15 ص ص 4-3.

لمبحث الثاني: السياسات التسعيرة للبترول :

تمهيد

تعتبر أسعار البترول، من أهم المتغيرات، الاكتر تعقيدا وتشابكا، والتي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع وهدا ماس نتطرق إليه في يلي:

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي:

أولا: تعريف السعر:

هو عبارة عن قيمة الشئ، معبرا عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء، أو قد لا يعادل معها أو يتساوى معها، اي قد يكون السعر اقل، أو اكتر من القيمة، لدلك الشئ المنتج ومن خلال هدا التعريف فان السعر يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية، معبرا عنها بالنقود.[1]

تانيا: تعريف السعر البترولي :

سعر البترول هو قيمة السلعة البترولية، معبرا عنها بعدد معين من الوحدات النقدية، في زمان ومكان محددين.

هو مؤشر نقدي للقيمة التبادلية للسلع أو الخدمات، عند وضع التوازن، بهدف توجيه الصرف لتحقيق الكفاءة في تخصيص المواد ويعرف سعر البترول على انه تلك القيمة النقدية للسلعة البترولية، خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية و اجتماعية وسياسية، ومناخية بالإضافةإلى طبيعة السوق السائدة حينها.[2]

-السعر البترولي هو قيمة للسلعة البترولية وهو عبارة عن قيمة نقدية .

ثالثا:أنواع أسعار البترول :

[1]- قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سبق ذكره ص ص 62-63

[2]- نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص3

لقد تعددت أسعار البترول وسنذكرها بإيجاز: [1]

1-السعر المعلن: هو السعر الذي، يتم الإفصاح، عنه بشكل رسمي من طرف الشركات البترولية، في السوق البترولية اعتمد عليه لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1880 واستمر العمل بيه إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن ا 20، وهي فترة احتكار الشركات العالمية، لإنتاج و استغلال السلعة البترولية.

02- السعر المتحقق:هو المعبر عن قيمة السلعة البترولية، والمجسد لها بوحدات نقدية معلومة، وفي زمن معلوم والمتفق، عليه بين الأطراف المتبادلة في السوق الدولية، ظهر هدا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينات، من القرن ال20 ودلك بعد بروز أطراف، مستقلة عن الشركات الاحتكارية .

03- سعر الإشارة او المعول عليه: تتشكل هده الأسعار، في المستوى المتوسط بين، السعر المعلن والسعر المتحقق ظهر لأول مرة في السبعينات: من القرن العشرين، ودلك نتيجة لإبرام، العديد من الصفقات البترولية الجديدة مع العلم أن، هدا النوع من الأسعار، قد طبق في كثير من الدول البترولية على غرار الجزائر، من خلال الاتفاقية بينها وبين فرنسا في سنة 1960.

04- سعر التكلفة الضريبة: يتعامل يهدا السعر في الشركات البترولية، الأجنبية العاملة في العديد من مناطق العالم ويمثل التكلفة التي تدفعها تلك الشركات لقاء حمولتها على برميل البترول، وهو يعادل تكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إليها قيمة ضريبة الدخل، والريح لفائدة الدول البترولية

05- السعر الفوري او الاني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا في السوق البترولية [2].

06-السعر الرسمي:يعبر عن قيمة الوحدة البترولية في زمن محدد بوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل وجهة محكومة.

المطلب الثاني :أساليب تسعير البترول:

أولا: تسعير البترول قبل ازمة 1973 وقد تميزت هده الفترة بوجود 03 مراحل :

نظام نقطة الأساسي الوحيدة :

[1] بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكر، 65.

[2] – كريمة مباركي، مرجع سبق ذكره، ص94.

باعتبار أن أسعار البترول في هده المرحلة كانت بين الشركات العالمية، حيت كانت تصنع الأسعار بالاتفاق فيما بينها، وهي التي تحدد حجم العرض في السوق العالمي فكانت الأسعار تحدد بناء على أسعار خليج المكسيك وما عزز اكتر، العمل بهده النظام وهو اتفاقية عام 1928 التي أكدت أن أسعار البترول في أي مكان في العالم يتحدد بموجب أسعار هدا الخليج.[1]

نظام نقطة الأساسي:

نتيجة ارتفاع تكاليف نقل أسعار البترول التي، كانت تضيفها الشركات العالمية لسعر البترول و تدعمها الدول المستهلكة خاصة بنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط، مما يسبب أضرار، لدول أوروبا الغربية حيت ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، تصاعدت الضغوط لتعديل طريقة تسعير البترول في منطقة الشرق الأوسط حيت، تمكنت بريطانيا عام 1944 ومن جعل الشركات العالمية تتبع نظام نقطة الأساسي المزدوجة.[2]

مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار:

إن نضج الوعي الاقتصادي و السياسي لدى، الدول المنتجة للبترول هو الذي سبب في ابتعاد العلاقة غير المتوازنة بينهما وبين الشركات البترولية، الاحتكارية الشئ الذي أدى إلى إدراك حجم الثروة البترولية والمطالبة، بحق المشاركة في تسعير البترول، لاسيما بعد وصوله الدول المنتجة إلى إنشاء منطقة الأوبك الذي، كان الهدف من وراءها منع أسعار البترول من الانخفاض.

ثانيا: تسعير البترول بعد أزمة 1973:

لم تكن حرب أكتوبر 1973 حربا ضد إسرائيل، فحسب وإنما كانت أيضا حرب لإعادة سيطرة الدول المنتجة للبترول، على توازنها، حيت لقيت بحرب تأميم أسعار البترول، أذا انتهجت دول الأعضاء منظمة الأوبك سياسة، إعادة تسعير البترول ليتم الخروج، بقرارين في غاية الأهمية أولهما رفع السعر وتأنيهما إلغاء مبدأ التفاوض مع الشركات العالمية وبهذا انهار النظام الدي كان معمول به بمعنى تحكم المنظمة بشكل كامل في تحديد أسعار البترول غير أن هده السياسة لم تدم فعاليتها لفترة طويلة ودلك ناتج عن بروز منافسين منتجين للبترول من خارج المنظمة هدا ماقلل من سيطرتها على التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق و ميكانزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار البترول.

[1] خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول، قضايا بترولية دولية، الرياض، الطبعة الاولى، 2003، ص ص، 12-13

[2] نبيل بوفليح، مرجع سبق دكره، ص، 87.

المطلب الثالث: مراحل تطور أسعار البترول:

يمكن تقسيم مراحل تطور البترول إلى مرحلتين أساسيتين:

أولا: مرحلة سيطرت الشركات الاحتكارية الكبرى على أسعار البترول :

تمتد هذه المرحلة من سنة 1850 استكشاف النفط، إلى غاية 1970 أهم مرحلة ميزها سيطرة عدد ضئيل من الشركات الكبرى، على صناعة النفط بمختلف مراحلها، مع العلم أن السيطرة في بداية، هده المرحلة كانت لمجموعة من الشركات الأمريكية، لتتوسع في مرحلة، لاحقة إلى شركات أوروبية، ليصبح عددها ثمانية شركات، كما أن أسعار النفط كان، يتم تحديدها وفقا لمصالح، هذه الشركات من خلال عقد أول اتفاق"الاكناكي " سنة 1928 هدف أساسا إلى:

- ✓ تحديد الأسس العامة الحاكمة لحصص هذه الشركات في السوق العالمي للنفط ما عدا سوق الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ الاتفاق على المبادئ العامة لعملية تسعير النفط في السوق العالمي وتحديد نسب، الاختلافات السعرية بين هذه الشركات مما يؤذي في النهاية إلى التقليل من حدوث منافسات سعريه بين هذه الشركات.
- ✓ تقوية أواصر التعاون بين هذه الشركات إلى اكبر قدر ممكن لتحقيق سيطرتها على السوق العالمي للنفط وعلى مصادر إنتاجه في مختلف جهات، العالم مثل نظام الامتيازات، الذي يمنح لهذه الشركات الحق في السيادة الكاملة على مصادر إنتاج النفط في، الدول المنتجة له مقابل، منح مالية وإيجار مطلق خلال فترة التنقيب وريع أو حصة في الأرباح عند بدء عمليات الاستخراج.

كما شهدت، هذه المرحلة محاولات من قبل بعض الدول النفطية، لفرض وجودها أمام هذه الشركات خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن20 عن طريق، عقد اتفاقيات لتقسيم الإنتاج والأرباح[1].

[1]– نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، مرجع سبق ذكره، ص87.

ثانيا: مرحلة صدمات أسعار النفط:

تمتد هذه المرحلة من سنة 1970 إلى حد الآن:

يمكن ملاحظة الآثار الانعكاسية، للمرحلة الأولى من خلال التوافق، بين نمو أسعار النفط والزيادة في مستويات الضريبة الاستهلاكية، في حيت عمدت دول الأوبك إلى، تخفيض الإنتاج كان، بإمكان الموردين مواجهة هذه الزيادة في، أسعار النفط الدولية، عبر التخفيض من الضرائب، على المشتقات النفطية المحلية[1].

وعلى العموم يمكن تقسيم هذه المرحلة، إلى مجموعة من الفترات:

1- فترة السبعينات:

تميزت هذه الفترة بتسجيل أسعار النفط لارتفاعات قياسية وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(1): تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة 1970-1979:

الوحدة:الدولار الأمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الاسمي	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.70	17.25
السعر الحقيقي	1.41	2.71	2.70	3.05	9.67	8.42	8.92	8.66	7.56	9.00

المصدر :.Souce, organization of OPEC, anualstatisticalbulletion, 2007,p117

[1]- أسعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة للطباعة والنشر، ص147.

يبين الجدول أن فترة السبعينات، تميزت بتعاظم منظمة الأوبك في السوق العالمي للنفط من خلال تأثيرها القوي في أسعار النفط وبالتالي ارتفاع الأسعار، بمعدلات قياسية وتسجيل أول صدمة نفطية في سنة 1974 من خلال، ارتفاع الأسعار الحقيقية من 3.05 دولار أمريكي للبرميل إلى 9.67 سنة 1973ما يمثل ارتفاع حقيقي بنسبة 2.17%، مع العلم أن السبب الرئيسي، لهذه الصدمة يتمثل في قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المتقدمة المساندة للكيان الصهيوني في سنة 1974.

أدت هذه الصدمة إلى تكتل الدول المتقدمة، المستهلكة للنفط وإنشائها للوكالة الدولية للطاقة التي كلفت بإعداد مختلف الإستراتيجيات الهادفة إلى التقليل من، الاعتماد على النفط المستورد من دول منظمة الأوبك وبالتحديد من الدول العربية المصدرة.

2- فترة التسعينات:

لدينا الجدول التالي المبين لتطور أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(2): تطور الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط الخام في فترة 1990-1999:

الوحدة الدولار الأمريكي للبرميل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الاسمي	22.26	18.62	18.44	15.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48
السعر الحقيقي	6.38	5.19	4.81	4.61	4.24	4.24	5.01	4.89	3.21	**4.62**

Souce, organization of OPEC, anualstatisticalbulletion, 2007,p117.

إن الجدول رقم (2) يبين أن أهم ما ميز هذه الفترة هو تدبدب في أسعار النفط نتيجة عدم استقرار الأسواق العالمية مع العلم أن هذا التدبدب تراوح بين سعر حقيقي يساوي 6.38 دولار أمريكي في سنة 1990 و3.21 دولار أمريكي في 1998.

إن الارتفاع الطفيف المسجل في سنة 1990 يفسر بعدم الاستقرار السياسي المسجل في منطقة الشرق الأوسط بسبب حرب الخليج الثانية سنة 1990، كما أن الانخفاض المسجل في سعر النفط خلال سنة 1998 يعزى إلى انخفاض طلب دول جنوب شرق آسيا على النفط نتيجة تأثرها بأزمة مالية سنة 1997.

تميزت فترة التسعينات بعودة الانسجام بين دول منظمة الأوبك واحترام هذه الدول لحصص الإنتاج المحدد من قبل المنظمة.

3- الفترة الحالية 2000-2016

الجدول التالي يبين تطور أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(3): تطور الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط الخام في فترة 2000-2007:

الوحدة الدولار الأمريكي للبرميل.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأسعار الاسمية	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08
الأسعار الحقيقية	5.42	4.44	4.58	5.17	6.49	8.91	10.49	11.58

Souce, organization of OPEC, anualstatisticalbulletion, 2007,p117.

إن الجدول رقم 3 يبين أن الفترة الحالية تميزت بعودة أسعار النفط إلى الارتفاع بداية من سنة 2000إلى 11.59 دولار أمريكي سنة 2007 ما يمثل، زيادة حقيقية بنسبة 113.59% خلال نفس الفترة مع العلم أن الأسعار، الحقيقية المسجلة خلال سنتي 2006و2007 هي نفس مستويات، الأسعار المسجلة خلال فترة السبعينات وبداية، فترة الثمانينات في القرن العشرين.[1]

إن الارتفاع القياسي لأسعار النفط خلال، هذه الفترة يفسر، بزيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة ارتفاع معدلات النمو في معظم دول العالم بالإضافة، إلى تعاظم حصة الصين والهند، من الطلب العالمي على النفط بسبب تحسن الأداء، الاقتصادي وتسجيل معدلات نمو قياسية في البلدين.

[1]- مع نهاية سنة 2008 سجلت أسعار النفط انخفاضات قياسية لينتقل سعر البرميل من 148 دولار أمريكي للبرميل في جويلية 2008 إلى أقل من 44 دولار أمريكي للبرميل في نوفمبر من نفس السنة بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على معظم اقتصاديات دول العالم خاصة الدول المتقدمة.

المبحث الثالث:محددات أسعار البترول:

في الأصل أن يتحدد سعر أي سلعة نتيجة، لتوازن عرض هذه السلعة، مع الطلب عليها والتفاعل ما بينهما، والبترول لا يختلف عن هذه، السلع إلا أنه مادة أولية، إستراتيجية تتأثر، بالعرض والطلب كما هناك عوامل، أخرى تؤثر بدورها على أسعار البترول.

المطلب الأول: الطلب البترولي:

يقصد بالطلب النفطي" مقدار الحالة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية الخام أو منتجات نفطية عند سعر، معين مبين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إتباع وتلبية أو سد تلك الحاجيات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو الكيروسين"[1].

يقصد بالطلب البترولي"مقدار الحاجة التي تنعكس في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة سواء لأغراض استهلاكية أو إنتاجية[2].

كالنفط الأبيض للإنارة والتدفئة أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات، النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيماوية حيث أن هناك العديد، من العوامل المؤثرة على النفط الخام، وذلك لتحديد الطلب على حاجة الدول المستهلكة له منها ما يعتبر أساسا ثانويا وهي:

1- مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي :

بما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط، تعد عنصرا في العملية الإنتاجية، وتعتمد عليه عملية التطور الاقتصادي فإن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي والطلب العالمي على النفط الخام ويعكس مستوى التقدم الاقتصادي العالمي الذي وصله العالم فلو لاحظنا، حجم الاقتصاد على النفط ومشتقاته في

[1]- الدوري محمد أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص20.

[2]- صالح دليلة، فعالية السياسة المالية لمراجعة تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص64.

تشغيل كم هائل من المركبات والآلات المستخدمة، في الكثير من المجالات ووسائل، النقل البري والبحري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي، على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي كما أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج، عن عملية التقدم النفطي، والصناعي يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها، زيادة في الاستهلاك النفطي، مما يعني زيادة الطلب على النفط وبالعكس فإن كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقليص أي العلاقة بين المتغيرين، هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الآخر[1].

2- سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية وأسعار المواد الطاقوية البديلة:

يمثل السعر عنصرا أساسيا ومهما في تحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها فارتفاع الأسعار سيؤذي إلى انخفاض الطلب والعكس صحيح[2].

وهذا ما يمكن إسقاطه على الطلب النفطي كون النفط يعد كسلعة اقتصادية، مهمة إذا ارتفعت أسعار النفط الخام سيتسبب في انخفاض الطلب عليه وستلجأ إلى احتياطاتها، الإستراتيجية فالبلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة قد تمكنت من توفير مخزون استراتيجي معتبر والزيادة في أسعار النفط قد يكون له تأثير سلبي على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى، الطويل كونه سيكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الإنتاج والتي سيتحملها المستهلك الأخير، وهذا الأخير هو الآخر سيحتاج إلى فترة زمنية ليتأقلم، مع هذه الزيادة الحاصلة فينخفض طلبه على تلك السلع وبالتالي، النفط الخام وهذه السلسة لن تتوقف هنا فهذا التأثير قد يصل إلى السلع المكملة للمنتجات النفطية، والتي تعرف، على أنها تلك السلع التي ترتبط، ببعضها، البعض لإشباع رغبة المستهلك أي أنه من الضروري الجمع بين سلعتين، أو أكثر لإشباع رغبة، واحدة وهذا سيؤذي إلى انخفاض الطلب على عدة منتجات تعتمد، وبصورة أساسية على المنتجات، النفطية كالسيارات وغيرها من السلع التي تعتمد وبشكل كبير، على المواد النفطية أما عن السلع الأصلية فالعلاقة تكون معاكسة والطاقات البديلة أو ما يطلق عليها من طاقات خضراء، هي الأخرى قد يكون لها تأثير نسبي على الطلب النفطي[3].

3- النمو السكاني ومتوسط دخل الأفراد:

[1]- الدوري محمد أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، دار المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص103.

[3]- محمد مصطفى محمد الخياط، أسعار النفط والصعود والمؤشرات، مجلة الكهرباء العربية، العدد92، 2008، ص07.

يعد النمو السكاني عنصرا ومحددا مهما وأساسيا في الطلب النفطي، وهذا ما عملت على توضيحه النظريات الاقتصادية.

والتي أكدت وجود علاقة طردية وقوية بين الطلب، على المنتجات والزيادة في النمو الديموغرافي فالسلع أو المنتجات النفطية هي في الأخير ستوجه إلى، المستهلك النهائي والمتمثل في الجماهير التي تبحث وتعمل على تلبية احتياجاتها المتزايدة واللامتناهية كما يلعب متوسط، دخل هذه الجماهير هو الآخر عاملا جوهريا في تحديد وتقدير الطلب النفطي، فبزيادة الدخل سيزيد الطلب، على المنتجات إذ يتنقل الأفراد من محاولة تلبية لحاجاتهم الضرورية إلى تلبية حاجاتهم الكمالية، والتي ستصبح هي الضروريات بزيادة معدلات الدخل وهذا ما نلاحظه في الدول التي تمتاز بمعدلات، دخول مرتفعة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

بالإضافة إلى عامل التحضر هو، الآخر والذي يشكل عاملا مهما في زيادة الطلب على المنتجات النفطية خصوصا ما نتعايش معه حاليا إذ أصبحنا عبارة عن، مجتمعات رقمية وكل هذه الأمور، مترابطة تكون سببا أساسيا في زيادة الطلب، على المنتجات النفطية بنوعيها الخام والمكرر.[1]

4- المناخ:

لا طالما تحكم المناخ بعدة أمور أهمها الطلب، على الطاقة الحرارية والسرد التاريخي خير دليل على ذلك فارتفاع معدلات درجات الحرارة سيكون لها تأثير سلبي، على الطاقة الحرارية والتي، تعد الطاقة النفطية المورد الأساسي لها أما في حالة انخفاض درجات الحرارة بها، فسيؤذي إلى تزايد الطلب على المواد النفطية وبالمثل الكوارث الطبيعية والتي لها هي الأخرى الأثر الأكبر على مستويات الطلب النفطي[2].

فالأزمة النفطية التي حدثت في سنة 1986 كان من أسبابها اعتدال الطقس والذي كان معاكسا لما توقع في تلك الفترة فالدول المنتجة كانت تتوقع أن يكون شتاء، تلك السنة جد قارس مما أدى إلى زيادة إمداداتها النفطية غير أن ما حدث في الواقع كان العكس، مما أدى إلى انخفاض نسبة الطلب وبالتالي أصبح المعروض يفوق ما هو مطلوب مما سبب حدوث صدمة سلبية في السوق النفطي، كما أن الصدمة النفطية التي عرفها الاقتصاد النفطي سنة 2004 كان أحد، مسبباتها العوامل المناخية إذ عرفت تلك السنة شتاء

[1]- جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012 ص 39.

[2]- نغوش صباح، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، على الموقعwww.moent.gov.ae

قارس خصوصا الدول المستهلكة، الرئيسية بالإضافة إلى، إعصار إيفيان في خليج المكسيك مما تسبب في زيادة الطلب على المنتجات النفطية.

5- الاستقرار السياسي:

هو الآخر يهدد استقرار السوق النفطية، من خلال الطلب فالحروب والاضطرابات والمشاكل الأمنية كلها تعد محفز لزيادة الطلب النفطي وذلك بكثرة استخدام، المعدات الحربية بشتى أنواعها وإذا نظرنا إلى تاريخ الصدمات النفطية التي عرفها العالم من بداية السبعينات، إلى غاية يومنا هذا فنجد أن الاضطراب الأمني هو السبب الأساسي في إحداث صدمة نفطية نستهلها، من أزمة 1973 والتي تمثل نقطة تحول في الحياة النفطية وكان السبب وراءها بالأحداث غير الأمنية أهمها، المشاكل الأمنية في العراق ونيجيريا والسعودية[1].

- في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا ارتفع مستوى طلبها على النفط بسبب الحروب التي تخوضها خارج أرضها في العراق وأفغانستان وبالمثل فما عرفت، الدول العربية من، حالة لا أمن في ليبيا وسوريا وتونس ومصر كلها كانت السبب، في التأثير على الطلب النفطي.

وبالتالي نستطيع أن نفرض الأسعار، التي تحددها عن طريق ابتكار هذه الموارد، العالم من الطاقة البترولية بالسوق العالمي للبترول[2].

6- سعر المواد الطاقوية البديلة:

فمنذ ارتفاع أسعار البترول فإن الدول الصناعية، تلجأ إلى مواد بديلة كالفحم والغاز الطبيعي، وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي، والفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل ولكن ما يجب أن نعرفه أنه لا توجد في، الوقت الحالي مصادر طاقوية، بديلة أحسن وأفضل من البترول[3].

7- سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة:

[1]- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2]- يسرى أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1997، ص77.

[3]- قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكرهن ص78.

إن العلاقة بين سعر البترول والطلب عليه عكسية، حيث أن أي انخفاض في الأسعار يقابله توسع في الطلب من قبل الدول الصناعية، بينما ارتفاع الأسعار يدفع بالدول، الصناعية إلى السعي للحد من هذا الارتفاع بمختلف الطرق وذلك من خلال الحد من، استهلاكهما وتخفيض طلبها على البترول وذلك حتى تحافظ على مستويات منخفضة من الأسعار[1].

المطلب الثاني: العرض البترولي:

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية، في السوق الدولية بسعر معين خلال فترة زمنية محدودة والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض يكون، عرضا كليا لمجموعة بائعين او أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار، مختلفة في زمن محدد ويتسم العرض، بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا انه قد يكون أكثر، مرونة من المدى البعيد[2].

كما أنه توجد العديد من العوامل والأسباب، التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع والانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من، عامل إلى آخر وأهم هذه العوامل نجد:

1- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:

تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما، زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة، في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في، المناطق المكتشفة حديثا، أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2- السعر:

تلعب الأسعار أدوارا هامة في المقادير المعروضة، من أي سلعة بارتفاع سعر النفط يؤذي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية، فضلا عن المدى الزمني.

بوالشعور شريفة، تقلبات أسعار النفط واثرها على الاقتصاد الكلي، رسالة ماجستير، تخصص، اقتصاديات المال و الأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة أل البيت عمان، الأردن، 2012، ص 32.

[2]- هاشم علوان حسين عبد الله، محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992، ص311.

3-المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:

يلعب المستوى التكنولوجي الذي يتميز به أدوات الإنتاج، دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات، نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول[1].

وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية، جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول[2].

4- الصادرات البديلة للنفط وأسعارها:

تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما، في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي، ينخفض العرض في حالة، انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5- الحروب والأحداث السياسية:

كانت وما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل، المؤثرة في العرض البترولي العالمي للنفط فخلال حروب وأزمات سياسية كثيرة خاصة في مناطق الإنتاج، شهد العرض، العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم1980، 1979 ومع بداية الألفية أصبح، النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان، وملف إيران النووي وغيرها من القضايا[3].

6- السياسات النفطية للدول المنتجة:

تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط، عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

---

[1]- ماني عبد المالك، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة إستشرافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص61.

[2]- سعيد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق البترول واترها على استقرار الاسعار2000-2008، مجلة الباحث، العدد، 09، جامعة الجزائر 3، 2011ص 211.

[3]- ماني عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص62.

أ- سياسة تغليب المتطلبات المالية(1973-1985):

تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطاءه السعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

ب- سياسة تغليب السوق(1986-1999):

تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي، أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة، لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

ج- سياسة تثبيت الأسعار(ابتداء من عام 2000):

تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وثيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار فعندما ترتفع أسعار النفط، خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500ألف برميل يوميا.

ثانيا : محددات أخرى لأسعار النفط:

توصل المحللون والباحثون أن عوامل السوق الأساسية(الطلب، العرض) لا تبدو أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط ولذلك سنتطرق إلى عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط.

أ- السياسات الحكومية الخاطئة:

في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للأزمة على عوامل وظروف السوق على أنها الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط، منذ سنة 2004 يسلم بعض المحللين بالإسهام، الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع، المطرد للأسعار في 2008 بحيث لم تؤذي تلك السياسات الحكومية الخاطئة، في الارتفاع فقط إلى تقييد الحصول على المواد النفطية في جميع أنحاء العالم، بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار[1].

[1]- ماني عبد المالك، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي، مرجع سبق ذكره، ص63.

من ناحية أخرى نجد أن عامل تأميم الموارد النفطية، في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا قد أدى إلى منع شركات النفط المتعددة الجنسيات، من الوصول إلى تطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط وفي نفس، الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروسيا حافظت هذه الدول، على الإعانات الحكومية المخصصة، لدعم أسعار البنزين المحلية بحيث، بقيت الأسعار بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق العالمية[1].

الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك، في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار ومع ذلك فان استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء، مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد، من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف، خفض الدعم على الوقود كالصين أخيرا بالنظر إلى، بعض الدول المتقدمة نجد أن السياسة الضريبية، المرنة لعبت دورا هاما في منع تغير أسعار الوقود في محطات، البنزين بشكل كبير بسبب فرض الضرائب، المباشرة المرتفعة على الوقود فضلا عن السياسات الحكومية الخاطئة نجد أنها في بعض الأحيان ساهمت، بشكل مباشر في عدم استقرار سوق النفط كما هو، الحال في أوربا والولايات المتحدة بحيث، أدت التشريعات الجديدة المتخذة بشأن فصل عنصر الكبريت عن الديزل إلى، أثر مباشر على أسعار النفط الخام، الخفيف أيضا يبدو أن القرار الهام لوزارة الطاقة الأمريكية، برفع مخزون الوقود، ضمن الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة إلى مستويات أعلى سنة 2008 أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام، الخفيف في السوق الفورية ووفقا لتقديرات Philip kvevlegev يكون هذا القرار، قد خفض العرض ب 0.1% إلى 5% مكن النفط الخام الخفيف في السوق وبالنظر، إلى المرونة السعرية للطلب على، النفط الاستراتيجي أدى وحده إلى زيادة الأسعار بنحو 10%دولار للبرميل وهذا ليس بالأمر، الجديد بالنظر إلى أنه بعد الصدمة البترولية لعام 1973 شجعت الولايات المتحدة على، تصميم سياسات اكتناز سيئة للوقود[2].

2- متغيرات الاقتصاد الكلي: انخفاض الدولار:

من العوامل العديدة التي، في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر[3].

---

[1]- بوزيان بن محمد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، ص201.

[2]-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطور السوق البترولية وتاتيرها على الاقتصاديات العربية، ص 201.

[3]- سيد فتحي، أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، ط8، ، جدة، السعودية، 2014، ص346.

المطلب الثالث: المنظمات والشركات الدولية النفطية

تشمل السوق النفطية عدة أطراف فاعلة وذلك من ناحية الدول المنتجة ومن ناحية الدول المستهلكة والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: من ناحية الدول المنتجة:

أ- منظمة الأوبك O.P.E.C:

أنشأت منظمة الأقطار المصدرة للبترول(الأوبك) عام 1960، وتظم في عضويتها 12دولة(الجزائر، أنغولا، الإكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا) وتهدف هذه المنظمة إلى تنسيق وتوحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول، على عائد مستقر من الدخل ويصل إنتاج المنظمة إلى 40% من الإنتاج العالمي في حين يبلغ حجم صادراتها 55% من الصادرات العالمية للنفط.[1]

وقد نجحت منظمة الأوبك في حماية حقوق أعضاءها وزيادة مواردهم البترولية، الأمر الذي أوجد لها مكانة عالمية في سوق البترول العالمية، وذلك عن طريق ما يلي:[2]

- ✓ سيطرت الدول الأعضاء على ثرواتها البترولية بما في ذلك الإنتاج والتسيير.
- ✓ تحسين الشروط المالية والقانونية المتعلقة بمعاهدات الامتياز المبرمة بين دول الأوبك والشركات العالمية للبترول.
- ✓ رفع سعر البترول تدريجيا حتى عام 1973 ثم القفز به عالميا وبشكل سريع في فترتين رئيسيتين(1973-1974).

ب- الدول المنتجة خارج الأوبك:

تتصف هذه المجموعة من الدول في الغالب بأنها دول مستهلكة للنفط ومستوردة له وان من بينها دول تتعارض مع مصالحها الجوهرية، مع مصالح الأوبك لانتمائها إلى مجموعة الدول الصناعية مثل المملكة المتحدة البريطانية، والنرويج وهو ما يمثل ضغطا على منظمة الأوبك[1].

[1]- الذهب الأسود، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة السادسة، العدد6، الكويت، ديسمبر2013، ص64.

[2]-صديق محمد العفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس الاسكندرية، الطبعة التاسعة، 2003، ص101.

أ- الشركات العالمية للبترول:

سيطرت مجموعة الشركات العالمية الكبرى على الصناعة البترولية اصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع وهي التي تتحكم في جانب كبير، من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير، وهي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا وهولندا وتملك أكثر من 70% من صناعات التكرير العالمية وأكثر من 50% من ناقلات البترول في العالم[2].

وهذه الشركات هي:[3]

- ✓ أكسون Exxon Opération.
- ✓ جولف Gulf Oil.
- ✓ موبيل اويلMobil Oil.
- ✓ تشفرون Tchifour.
- ✓ شل الهولنديةSoll.
- ✓ بريتيش بيتروليومB.P والتي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها ويملك الباقي مساهمون غربيون في بريطانيا وخارجها.

من ناحية الدول المستهلكك:

وكالة الطاقة الدولية IEA :

وكالة الطاقة الدولية عبارة عن مجموعة، من الدول تعمل على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة، تهدد الإمدادات النفطية وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط وكذلك

---

[1]بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الاثار الاقتصادية لتقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة شهادةالدكتوره، تخصص، نقود ومالية، قسم العلو الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص15.

[2]- باتور كمال، فتحي خدرية، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة 2008إلى 2015، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني، حول المتطلبات لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، ص 7

[3]- الرميحي محمد، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، بيروت، الطبعة، 2، المجلد، 1995، ص 45.

تطوير مصادر الطاقة البديلة والهدف الرئيسي، للوكالة هو تقوية موقف المستهلكين، للنفط من خلال تشجيع أعضاءها على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي، كبير تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض إنتاج دول، الأوبك وقلة العرض النفطي.[1]

خلاصة:

البترول سلعة حيوية وأساسية والركيزة، التي تستند عليها مختلف الاقتصاديات إلا أن تغير سعره يبقى موضوع مثير للجدل ودلك باختلاف، العوامل التي تؤثر فيه حيت يعتبر، من أكثر المتغيرات التي تتميز بعدم التبات إضافة إلى آليات العرض والطلب، فهناك عوامل أخرى، تؤثر عليه كما تم الاعتماد على العديد من الأساليب في تسعير البترول بداية ، من سيطرة الشركات الاحتكارية وصولا إلى، منظمة الأوبك ولان الجزائر من الدول المنتجة، والمصدرة للبترول فهي تتأثر بتقلباته و في، الفصل الثاني تم التطرق، إلى السوق العالمية البترولية والى نشأة قطاع المحروقات في الجزائر وأهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.

[1] حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص288

الفصل الثاني:

مدخل نظري حول السوق العالمية البترولية و الاقتصاد الجزائري

الفصل الثاني:مدخل نضري حول السوق العالمية البترولية و واقع الاقتصاد الجزائري

تمهيد

ازدادت أهمية القطاع البترولي ضمن هيكل، الاقتصاد الجزائري ليتم الاعتماد عليه تقريبا بشكل مطلق هذا ما عزز تأثير معظم التقلبات، التي مست أسواق البترول العالمية التي، يتم ترجمتها على أسعار البترول و على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، على غرار الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الأسواق البترولية العالمية و الاقتصاد الجزائري، و الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث لأول: ماهية الأسواق البترولية العالمية

المبحث الثاني: البترول في الجزائر

المبحث الثالث : أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول:ماهية الأسواق البترولية العالمية:

نظرا للأهمية التي يحظى بها البترول في السوق العالمية، سنتطرق في هذا المبحث إلى، ماهية الأسواق العالمية من خلال التطورات التاريخية التي مرت بها الأسواق، وتعريفها و أنواعها و، أهم الخصائص التي تتميز بها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للأسواق البترولية العالمية:

أولا:التطور التاريخي للسوق العالمية البترولية :

مرت السوق البترولية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كمايلي:[1]

المرحلة (01): خلال الفترة من 1857 إلى1870 :منذ ظهور الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات الكبرى :

كانت السوق البترولية، في هذه الفترة تنافسية بين الشركات الصغيرة، التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الو م أ و كانت المنافسة شديدة بين هذه الشركات مما نتج، عنه اندماج بعضها و زوال البعض الآخر حتى صارت شركات كبيرة و قوية.

المرحلة (02): خلال الفترة من1870إلى1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك):

أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق، احتكار قلة بين الشركات، التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية و تعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية، بتحكمها في عمليات الاستكشاف، و الاستخراج و النقل والتوزيع و التسعير، وقد عمق من سيطرة هذه الشركات ارتفاع، سعر النفط الذي أصبح المصدر الرئيسي للطاقة بدل الفحم بعد الحرب العالمية الأولى.

المرحلة (03):خلال الفترة من 1960إلى 1973 (منذ تأسيس الأوبك إلى غاية أزمة 1973)

مع تأسيس الأوبك سنة 1960 قل احتكار الشقيقات السبع، و تحولت الأسواق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك، و بوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة، على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها و العمل على استقرار أسعار النفط عند المستويات التي تكون في صالحها و، قد بدأت أوبك في

[1]–حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص52

تحديد السعر رفقة الشركات النفطية الكبرى بعد اتفاقية طهران 1970/02/14 نتيجة تضررها، من التضخم المستورد و هبوط سعر الدولار الأمريكي ن إلا أنه بعد 1973 عندما قررت، الدول العربية الأعضاء في أوبك منفردة وقف إمداداتها النفطية احتجاجا على دعم حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات الكبرى في تحديد السعر .

المرحلة (04):خلال الفترة من 1973 إلى 1980 (منذ أزمة 1973 حتى بداية تسعير النفط):

في هذه الفترة أصبحت السوق سوق احتكار قلة لدول الأوبك، حيث بعدما ارتفع سعر النفط إلى 36 دولار للبرميل في 1980 تضررت مصالح الدول المستهلكة، مما أثر سلبا على موقف، أوبك في تحديد السعر، و هنا بدأت المنظمة تفقد قوتها في مجال تسعير البترول .

المرحلة (05): خلال الفترة من 1980إلى 2008 سيادة قانون العرض و الطلب على السوق النفطية:

ففي هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا كبيرا من المنتجين و المستهلكين فأصبحت سوقا تنافسية و لكن بعد اختلال الطلب و العرض في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج أوبك تحسنت الحالة و عم الاستقرار في السوق البترولية و لم تبقى أسعار البترول، في وضع معين و عرفت الكثير من التدبدبات بين التدهور و الارتفاع متأثرة في ذلك بمختلف الأحداث و بقانون العرض و الطلب

ثانيا: تطور أسعار البترول (2008-2015):

و يمكن توضيح تطور أسعار البترول في العالم من خلال الجدول التالي:

الوحدة:مليار دولار للبرميل

السنة	2008	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اسعار البترول	100	62,3	80.2	112,9	111	109,5	106,2	50,5

المصدر : تقرير بنك الجزائر 2008، 2015.

لقد شهد العالم في 2008 أزمة مالية عالمية، و التي مست بالاقتصاد العالمي، ما أدى إلى حدوث ركود اقتصادي انعكس مباشرة على أسعار البترول في السوق العالمية بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول فلقد وصلت سلة خامات أوبك سنة 2008 إلى 100 دولار للبرميل، و يعود هد الارتفاع إلى ارتفاع حجم الطلب العالمي خاصة في الصين و دول جنوب شرق آسيا و لقد شهدت الفترة من 2012إلى 2013

استقرارا، حيث وصل سعر البرميل إلى 100.2 دولار أمريكي للبرميل، سنة 2014، لتعود أسعار البترول إلى الانخفاض سنة 2015 حيث وصل سعر البرميل50 دولار، و يعود سبب الانخفاض إلى اتساع و كثرة الاستثمارات في قطاع الصناعة و ظهور الغاز الصخري في العالم، و لأسباب جيوسياسية[1]

المطلب الثاني :تعريف الأسواق البترولية و أنواعها :

تعتبر الأسواق البترولية من أهم الأسواق، و ذلك لكونها سوق مهم و سوق استراتيجي، و من خلال هذا المطلب، سنتطرق إلى تعريف الأسواق البترولية وأهم أنواعها:

أولا: تعريف الأسواق البترولية:

هي السوق التي يتم فيها تبادل الخامات النفطية بسعر معين و زمن محدد ومعلوم بين الأطراف المتعاملة[2]. و هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة، و هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية و المناخية و العسكرية[3]، و هناك عوامل تتعلق بالسوق في حد ذاته من، مضاربات على الأسعار و عقود التداول إضافة إلى الشركات النفطية وسياسات الدول المنتجة و المصدرة[4]

ومما سبق نستخلص أن السوق البترولية العالمية هي المكان الذي يتم فيه التقاء العرض و الطلب و يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي و هو البترول.

ثانيا : أنواع الأسواق البترولية العالمية:

<u>الأسواق الفورية للبترول :</u>

هو عبارة عن سوق يحتكم إلى قانون العرض و الطلب، إذ يمكن اعتباره بمثابة سوق حر، فهو السوق الذي يتم فيه مواجهة عرض البائعين مع طلب المشترين على البترول و ذلك قصد انهاء المعاملات في وقت

---

[1]–خالد بن الوليد قندور، تأثير أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية من 1990–2015، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني، متطلبات تحقق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ن جامعة البويرة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و التسيير يومي 29–30 نوفمبر 2016 ص09 .

[2]– محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983، ص142.

[3]– قويدري فوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص54.

[4]–ضياء محمد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، مرجع سبق دكره، 29.

محدد و معروف و عند سعر معين علما أن الأسواق الفورية للبترول ليس لها مكان جغرافي محدد بدقة و يتم التعامل فيها لمدة 24 ساعة دون انقطاع [1]

الأسواق الفورية : هي أسواق عرفتها صناعة البترول منذ القدم و أهم مواقعها (أسواق خليج المكسيك، ومينا و نيويورك و الو م أ، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة الكاريبي ...).
لم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15.10%من حجم التجارة البترولية كما أن السعر الفوري لم يكن يؤثر تأثيرا محسوسا على الأسعار المغلقة أو الرسمية [2]

2-السوق الآجلة للبترول (المستقبلية):

هي سوق مالية أو سوق الأوراق بالدرجة الأولى، حيث أن أول عقد رسمي للبترول كان 1981 [3]،ويوجد نوعان لهذا النوع من الأسواق[4]

أ-الأسواق النفطية المادية الآجلة: تعمل مثل هذه الأسواق النفطية الفورية و لكن بآجال طول 15 يوما، وتتم عمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجال، لاحقة يعرف بداية على أنع شهر لكنه يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد، حجم الشحنة و لا يجب أن تقل عن 500 ألف برميل و البائع تاريخ توفرها، و لا تكون هذه الأسواق إلا عدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبنزين، زيت الديزل أو هذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

ب-البورصات النفطية: ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى عام 1973 في نيويورك و عرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي، عرفتها فترة الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، و يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة و ليس بشحنات النفط الخام و هذه العقود لها طابع السندات المالية، و هي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام، أو المشتقات النفطية من نوع محدد

---

[1]- سلم عبد الحسن، اقتصاديات النفط، جامعة طربلس، بدون طبعة، 1999، ص 48.

[2]- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص247.

[3]- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء ديسمبر 2016، ص02.

[4]- عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الأعمال و تنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف01، 2013-2014 ص11.

و توجد ثلاث بورصات نفطية كبرى في العالم[1] و هي سوق نيويورك للتبادل التجاري، وسوق المبادلات، النفطية العالمية بلندن و سوق سنغافورة العالمي.

المطلب الثالث: خصائص أسواق البترول والأطراف الفاعلة فيه:

سنتناول في هذا المطلب الخصائص التي تميز الأسواق العالمية البترولية:

أولا: خصائص السوق البترولي:

يتميز السوق البترولي بعدة خصائص يمكن ذكر أبزها فيما يلي:[2]

1-سوق احتكار القلة :

يسيطر على السوق البترولي عدد قليل من الشركات و هي احتكار نسبي و هذه الشركات تنتهج إستراتيجية، من خلال التركيز على عدد قليل من المشاريع الضخمة، مما يؤثر بشكل مباشر على العرض الكلي.

2-سوق غير مستقرة:

يتميز السوق البترولي بعدم الاستقرار و الثبات و ذلك راجع لتصاعد أهمية البترول في الاقتصاد العالمي، سواء بسبب الاعتماد الكلي عليه في شتى المجالات، أو نظرا لعدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض و الطلب، كما أن العوامل السياسية و التلاعب في السوق البترولي لهما أثر واضح.

3-سوق التكامل الراسي و الأفقي :

من أهم خصائص السوق البترولي، انه يتمتع بالتكامل الراسي الأفقي، دلك من منطلق أن العمليات التي تقوم بها الشركات البترولية العالمية، والشركات المحلية للصناعات البترولية، تكون متكاملة راسيا[3]ودلك من أول مرحلة إلىأخر مرحلة، حيت تعتبر هده العمليات مكملة لبعضها .

---

[1]-www.alriyadh.com/2018/04/22/article288300.html.

[2]ا-Hanakarina ,linpact des flutction du prix du petrole sur les indicateurs économiques, Algerie , mémoire e vue de l'obtention magister , option monie et finance banque, université mouloud mameri, tizi ouezou2013,p21

[3] امينة مخافي، اتر تطور انظمة االستغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص، دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 49.

4- عدم قابلية الطلب للتغير في الأجل القصير:

إن اغلب الصناعات التي تعتمد، في نشاطها على البترول، لدا يمكنها بسهولة استبداله بمصدر طاقة أخر لمجرد، ارتفاع أسعاره في المدى القصير وخاصة، فيما يتعلق بأسعار النفط[1]

5-ارتباط الأسواق البترولية بأسواق أخرى:

يتأثر السوق البترولي بصورة مباشرة، بأسواق ذات صلة بها مثل أسواق الناقلات، شركات الشحن، وغيرها من الأسواق، التي يتم الاعتماد عليها من اجل استكمال كافة العمليات خاصة المتعلقة بتسويق البترول[2]ا :
العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات السوق البترولية العالمية :

- ثانيا: توجد عدة عوامل تؤثر في السوق النفطية و تتمثل في:[3]

1-**العوامل الاقتصادية:** و تتمثل في:

-التغير الجوهري في سوق النفط : و نعني به ظهور أطراف في سوق النفط جديدة، بحيث بكون لها تأثير كبير في السوق البترولية العالمية من خلال الطلب الواسع على البترول، مما يؤدي إلى اختلال، التوازن في سوق الطلب والعرض.

-نقص القدرات الإنتاجية

تشير منظمة الأوبك على انها، لم تكن قادرة على زيادة الإنتاج بشكل كبير، أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى، فلا يمكن زيادة قدراتها الإنتاجية يوميا.

-اختلال التوازن بين العرض و الطلب(الإنتاج و الاستهلاك):

و هذا بسبب ظهور تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، على شراء النفط و في مقدمتها الصين و الهند.

---

[1] خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول، قضايا بترولية دولية، الرياض، الطبعة1، 2003، ص 13.

[2] بن عوالي خالدية خالدية، استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مدكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بن احمد، وهران، 2016، ص 23.

[3]-كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية، عدد جويلية، جامعة بغداد – العراق، 2008، ص27

2-العوامل السياسية و الإستراتيجية :

و تتمثل في الاضطرابات التي شاهدتها الكثير من الدول النفطية كالعراق، أفغانستان، السعودية ن نيجيريا، وحديثا مصر و ليبيا حيث أدت هذه الاضطرابات السياسية إلى التأثير على سوق النفط .

المبحث الثاني:البترول في الجزائر:

تكمن أهمية البترول في الجزائر في أنه يتمتع بمزايا عديدة و هامة، و سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى تاريخ اكتشاف البترول و كذلك إنشاء شركة سونا طراك التي تمثل واجهة الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول : تطور قطاع البترول في الجزائر :

تواجد البترول في الأراضي، الجزائرية منذ القدم و تم ملاحظته على الطبيعة منذ العهد الفينيقي، ثم العهود التالية من الرومان و العرب و الأتراك و، طوال هذه العصور كان البترول في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة[1]

–لقد بدأت أولى محاولات البحث و التنقيب على البترول عام 1913و كان أول، إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، و ظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية و في سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولي الواقين بعين، أميناس على الحدود الجزائرية الليبية، وفي نفس السنة، تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر و هو حقل حاسي مسعود، و توالت بعدة اكتشافات حيث تم اكتشاف حقل أوهانت بالجنوب الشرقي، الجزائري سنة 1960، وحقل قاصي طويل على بعد 150كلم جنوب حاسي مسعود و ...

ولقد بدأت عمليات التحري عن البترول في الجزائر مند بداية القرن العشرين، واقتصر النشاط الاستكشافي على عمليات المسح الجيولوجي السطحي، أما الحفر فقد اقتصر على المناطق التي فيها وجود الشوائب السطحية.[2]

---

[1]–عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة –الجزائر 2008 ص26

[2] صيد فاتح، مشكلات الغاز الطبيعي في التجارة الدولية حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، الشعبة، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015، ص، 165

و بعد الاستقلال بحت الجزائر عن سبل لسيطرتها على ثرواتها البترولية التي برزت أهميتها في الاقتصاد الوطني[1].

ولترقية و تطوير هذا القطاع تمكنت الجزائر من الانضمام لبعض المنظمات التي لها وزن على المستوى الإقليمي و العالمي و منها منظمة الدول المصدرة للبترول، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أما فيما يتعلق بالجانب الأوروبي، فقد تمت المصادقة على اتفاقية شراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي من أجل التعاون في ميدان المناجم و الطاقة[2].

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك:

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات، الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني و مع احتكار الشركات البترولية لمجمل الأنشطة البترولية قررت الجزائر، إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية، سونا طراك بتاريخ:1964/12/13 وكان من مهامها:

-استعادة السيطرة على الثروة البترولية و بصفة تدريجية .

-القيام بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل، وتسويق المحروقات و استطاعت هذه الشركة أن تشق طريقها و تتطور لتصبح أكبر و أهم شركة في الجزائر، و إفريقيا، ومن أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة :

-خط أنابيب البترول الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة.

-مصفاة لاستخلاص غاز البترولي في حاسي مسعود.

-مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية.[3]

-وتعتبر انطلاقة شركة سوناطراك بإمكانيات قليلة في، البداية و لكنها تطورت و استطاعت أن تشق طريقها لتصبح أهم شركة في الجزائر و إفريقيا.

---

[1]-زغي نبيل، أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير 2011-2012، ص80..

[2]-يسرى محمد أبو العلاء، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص214.

[3]- بوجمعة قويدري قويشح، مرجع سبق ذكره، ص39.

-كما احتلت المرتبة 12 عالميا في مجال البترول سنة 2004 و احتلت المرتبة 28 عالميا سنة 2015[1]

ثالثا: تأميم المحروقات في الجزائر.

- **التأميم المحروقات في الجزائر:**

هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية، المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدول لبعض الأنشطة، الاقتصادية، دون السماح لأطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها .

و لقد عملت الجزائر في بداية السبعينيات على تأميمات، في قطاع المحروقات و مرت عملية التأميم بمراحل مختلفة و كان على النحو التالي:[2]

-تأميم شركة B.pBritish .petroleum في بداية 1967.

-تأميم شركة ESSO.MOBLLOU في 24 أوت 1967.

-تأميم شركة شل Shell في ماي 1968.

-تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971 بسبب رفضها رفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل .

-التأميم الكامل لحقول الغاز.

-تأميم النقل البري للبترول و الغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري[3].

المطلب 02: الامكانات البترولية الجزائرية :

تمللك الجزائر إمكانيات، نفطية معتبرة لأنها تحتل مكانة هامة ضمن الدول، المنتجة وتستمد الجزائر هده المكانة من خلال الاحتياطات، التي تمتلكها وحجم الإنتاج والصادرات، من البترول التي تساهم بها

1 – الاحتياطات :تحتل الجزائر حسب بيانات، منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة 7 عربيا ، من حيت حجم الاحتياطات البترولية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2012، أد تساهم بما يقارب 1 من إجمالي

---

[1]– أسامة صاحب منعم الملاح، العامة السياسية الجزائر النفطية (62-65)، مجلة بابل للدراسات الإنشائية بغداد، المجلد رقم05، العدد1، 2015، ص90 .

[2]–قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3]– يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التنويع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي الأسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص437-438.

الاحتياطي العالمي من البترول و 17.12 من إجمالي الاحتياطي العربي، ولقد شهد مستوى احتياطي البترول المؤكد من سبعينات القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة حالات، لتدبدب، كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف1.

كما يعرف معهد البترول الأمريكي احتياطات البترول، بأنها كميات البترول التي تشير البيانات الهندسية الجيولوجية المتوفرة على وجه لا يشوبه شك معقول الى امكان استخراجها، من الحقل ودلك بغرض استمرار الأوضاع التكنولوجية الاقتصادية، السائدة في وقت التقدير2[1].

اولا-تطور الاحتياطات النفطية في الجزائر:

تزخر الجزائر بإمكانيات نفطية هائلة تجعلها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية، حيث تمثل احتياطات الجزائر من النفط 0.95% من لاحتياطي العالمي سنة 2015، حسب التقارير، التقرير السنوي لمنظمة الأوبك، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث احتياطات النفط و، الجدول التالي يوضح تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة من النفط الخام لفترة 2000-2015 .

[1] منطقة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك تقرير الامين العام 2012 ص 12

3 حسين عبد الله، البترول العربي، دراسةاقتصادية سياسية، لدار النهضة العربية القاهرة 2003ا.

الجدول رقم (2-2) تطور احتياطات النفط في الجزائر 2000-2015

الوحدة : مليار برميل.

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
الاحتياطات	11.314	11.314	11.350	11.350	12.270	12.200	12.200	12.200
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطات	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200

المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي ,2016، ص,131

من خلال الجدول رقم(2-2)، يتضح لنا أن الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر من النفط ففي الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2011 بقي مقدار الاحتياطي، المؤكد من النفط الخام تقريبا ثابت في حدود 11.300 مليار برميل و في سنة2006 و 2007 ارتفع إلى حدود 12.200 مليون برميل و تبقى تابثة إلى سنة 2015 .

و يعود سبب هذا الارتفاع إلى اكتشافات جديدة في مناطق مختلفة من البلاد كما تم تحقيق أول اكتشاف بتبسة، البيض، خنشلة، أم البواقي و في 27أكتوبر2013 أعلنت سونا طراك عن اكتشاف حقل باحتياطي يقترب من 1.3 مليار برميل بولاية ورقلة، و يعتبر احتياطي مهم.

ثانيا : القدرات الإنتاجية للنفط في الجزائر:

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 16 عالميا و المرتبة 5 عربيا من حيث حجم الإنتاج النفطي سنة 2012 حيث تساهم بـ5.62 % في حجم الإنتاج العربي[1].

[1]-التقرير الاحصائي السنوي 2016، الكويت، ص، 20

الجدول رقم (.3-2.) : تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)، الوحدة : الف للبرميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنتاج	796	776.6	729.9	942.4	3111.4	1352	1368	1371.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج	1256	1216	1189.8	1161.6	1191.8	1202.6	1192.8	1157.1

المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي ,2016، ص, 143

-من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج النفط في حالة ارتفاع مستمر خلال المرحلة من2000 إلى 2007 حيث بلغ إنتاج النفط حوالي 1371.6 برميل يوميا سنة 2007 و يعود هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب العالمي عليه أما في سنة 2008 فقد انخفض الإنتاج بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت سلبا على استهلاك النفط و انخفاض الطلب العالمي عليه .

- بعدما ارتفع الإنتاج سنة 2012 و 2013 وذلك بسبب ارتفاع أسعاره و الطلب عليه في الأسواق العالمية حيث بلغ 1202.5 ألف برميل، سنة 2014، و بلغ سنة 2015 1157.1 برميل يوميا و يعود بسبب الإنخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الإتفاق المبرم، مع منظمة الأوبك على خفض الإنتاج البترولي للدول الأعضاء في المنظمة[1].

المطلب الثالث: أهمية البترول في الجزائر

تعتبر الثروة البترولية و لحد الآن ثروة مهمة إذ تكتسي، أهمية قصوى في الاقتصاد الجزائري و هي قلبه النابض و هي الدم الذي يسري شراييه و، هي الأكسجين الذي يتنفسه كل الجزائريين[2]فقد لعب البترول دورا كبيرا في نشر بذور، التطور المستقبلي فيما يتعلق بالنشوء التاريخي للدولة الحديثة في الشرق الأوسط وشمال

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي 2016، الكويت، ص20.

[2]- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة – الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013، ص211 .

إفريقيا وهو بالنسبة لبعض البلدان مثل إيران . الجزائر قصة تحكم احتلال و استعمار مارسته شركات نفط أجنبية تحكمها قوى استعمارية و دبلوماسية[1].

و إذ يعتبر البترول ذو أهمية بالغة و مصدر مهم للطاقة التي تحرك الصناعة العالمية و لقد أخد البترول مكانته الهامة في كل الإستراتيجيات التنموية التي ناشرتها الجزائر و، يمكن تأكيد ذلك بالعودة إلى المخططات الاقتصادية، حيث يعتبر قطاع المحروقات بمثابة القطاع القائد الذي تعتمد على موارده كل القطاعات الأخرى .

و على الرغم من عزم صناع القرار في، الجزائر بضرورة خلق منتجات أخرى، تساهم في ضمان الموارد الملية إلى جانب المحروقات، إلا أن البترول لا يزال المصدر الأول في، الاقتصاد الجزائري في تأمين الموارد المالية من العملة الصعبة[2]

كما أن عملية الانتقال من اقتصاد يعتمد على البترول كمصدر رئيسي للطاقات و الانتقال إلى اقتصاد يعتمد على طاقات جديدة أمر صعب التحقيق على المستوى القريب، وذلك بسبب استحال تغير الهياكل الاقتصادية، حيث أن معظم الآلات و المعدات التي تستخدم في مختلف العمليات الإنتاجية، تعتمد على البترول في تشغيلها[3].

كما تكمن أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري من، خلال العوائد النفطية التي تردها هذه السلعة و التي تساهم بحجم كبير في إجمالي الصادرات الكلية، و الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل إيرادات جباية و كذا الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى باقي ا، لمؤشرات الاقتصادية الكلية و هذا ما جعل هذه الثروة الحظي بالاهتمام الكبير من طرف السلطات الجزائرية [4]، كما يتميز البترول الجزائري بمجموعة من المميزات و الصفات التي زادته أهمية كبيرة[5].

-ارتفاع قيمته مقارنة مع باقي المصادر الأخرى

-توفره بكميات كبيرة

---

[1]- فاليري مارسيل بالإشتراك مع جون ق نيتيل، عمالقة النفط، الدار العربية للعلوم، 2006، بيروت، لبنان، ص، 27

[2]- عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري، مجللة الباحث، جامعة ورقلة، العدد06، 2012، ص25.

[3]- يسرى محمد أبو العلاء، نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المامول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2008، ص450.

[4]-بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص86 .

[5]- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص65.

-مرونة حركته التسويقية

-يعتبر مصدر للعديد من المنتجات السلعية و مصدرا متنوعا لرأس المال السلعي و النقدي إذ يعتبر أهم سلعة في التبادل التجاري خاصة بالنسبة للجزائر.

- كما يحتل البترول مكانة بارزة ويستخدم في اغلب الصناعات الكيماوية، أما بالنسبة للجزائيين فإنه:[1]

- مصدر أساسي للعملة الوطنية عن، طريق إيرادات التصدير التي تمثل أكثر من 93% من إيرادات الدولة

- تغطية القروض الخارجية

- يعتبر مصدر لإيرادات الميزانية و التي تمثل أهم مصدر للادخار في الاقتصاد الوطني.

- المساهمة في خلق وحدات صناعية و التمويل بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية في قطاع النفط و في التحولات البتر وكيماوية.

- يعتبر مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك العائدات للغاز الطبيعي و الكهرباء وكذا ي الاستهلاك الصناعي .

- يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات اعتماد شبه مطلق حيث يمثل النفط 3/2 من الإنتاج و الدخل المحلي، وتبلغ مساهمته 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة للدولة، ومصدر للأرباح التي تجنيها الحكومة من تصدير البترول . كما أن الاقتصاد الجزائري من نطاق أحادية المنتج و الصفة الريعية .

[1]- عائشة صحو، مولود طابوش، مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري و أثر تقلبات أسعاره على الموازنة العامة للدولة، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 29-30 نوفمبر 2016 ن ص07

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

لقد شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار البترول منذ بداية السبعينيات إلى غاية 2016، وسوف نحاول التطرق في هذا المبحث إلى أهم الأزمات البترولية، و كذا الآثار الاقتصادية لانخفاض و ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري .

المطلب الاول : أهم الأزمات البترولية:

سوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الأزمات و أهم الأزمات البترولية:

- تعرف الأزمات السعرية على أنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول[1].

ومنه فالأزمات البترولية هي تلك الإختلالات التي تحدث على مستوى هياكل الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض .

1-الأزمة البترولية 1973:

قامت الدول العربية برفع أسعار النفط حتى تمكنت من مضاعفة أسعار النفط، إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى، الشركات النفطية الكبرى، و نتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ستة دول من أعضاء من أوبك، في الكويت و قرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70% و تم اتخاذ هذه القرارات وفقا لـ :

- حق السيادة الوطنية على الثروات و الحرية في تحديد الأسعار و إعطاء قيمة فعلية للبترول و ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة و البديلة و تقليص الفارق بين أسعار النفط و أسعار المنتجات، كما تضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية، عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحد الأمريكية، هولندة) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية و المساندة لإسرائيل، كما اعتمدت منظمة OAPEC على البترول و أسعاره كسلاح للضغط على الولايات المتحدة في حرب أكتوبر 1973[2].

---

[1]- سعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار الحكومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر 2013، ص34

[2]- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره ص129.

2- الأزمة البترولية 1979:

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى، و أن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار قد انتهت أيضا، و في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه سنة 1979 مما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية، ما نجم عنه ارتفاع في أسعار البترول و تعود الأسباب التي أدت إلى الأزمة النفطية سنة1979 في انخفاض الإنتاج الإيراني، و تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مما جعل دول الأوبك، ترفع أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها[1].

3-الأزمة البترولية 1986:

تعتبر سنة1986 السنة التاريخية في تطور السوق البترولية العالمية بد أن تدهورت أسعار البترول (المحروقات) إلى أدنى مستوياتها و كانت الجزائر أكثر المتضررين بسبب التبعية الكاملة للريع البترولي حيث مست جميع الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية[2]، و كان هذا الانخفاض نتيجة للعديد من الأسباب و منها:[3]

- انخفاض الطلب على النفط و قيام دول الأوبك، بزيادة الإنتاج احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة.
- دخول منتجين جدد للنفط مثل المكسيك و كندا و إعلان بعض الدول كالنرويج بتخفيض أسعار نفطها

4-الأزمة البترولية 1990:

انخفض سعر البترول خلال 1990 إلى 11 دولار للبرميل كنتيجة، لحرب الخليج ثم ارتفع سعر البترول إلى أن، وصل إلى 30 دولار للبرميل بسبب الغزو العراقي للكويت، ثم خفت حدة هذا الارتفاع لقيام العراق

---

[1]- موري سمية، مرجع سبق ذكره ص77.

[2]- عيسى مقليد، قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سابق ص76.

[3]-مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة للموارد المتاحة 7أفريل 2008 سطيف، جامعة فرحات عباس ص07.

بحرق آبار البترول في الكويت سنة 1991 إلى أن قامت الدول المنتجة للنفط بعقد، اجتماع للإقرار بوجوب رفع المعروض النفطي فيرتفع السعر إلى 50.5 دولار للبرميل [1].

- **الأزمة الآسيوية 1997:**

شهدت هذه الفترة عدة انخفاضات، حيث انخفض سعر البترول سنة 1997 إلى 18 دولار للبرميل، ثم تواصل هذا الانخفاض إلى، أن وصل سنة 1998 إلى 9.47 دولار للبرميل و يعود سبب الانخفاض إلى :[2]

- عودة الصين و الإتحاد السوفيتي كقوة منتجة.

- عدم احترام نظام الحصص لبعض دول الأوبك.

- الأزمة الأسيوية و التي ساهمت في انخفاض أسعار البترول، لانخفاض معدلات النمو مثل كوريا، تايلاندا مما أدى إلى انخفاض الطلب على البترول[3]

5-الأزمة البترولية 2004 :

تميزت سنة 2004 بارتفاع متواصل للأسعار حيث ارتفع سعر البترول إلى 42 دولار للبرميل ثم ليتخطى حدود 50 دولار للبرميل، و يعود هذا الارتفاع إلى، زيادة الطلب و ذلك نتيجة لتلبية، حاجات النمو المتحقق في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية[4].

و لقد مثلث أحداث عام 2004 في الاضطرابات المالية في نيجيريا و الهجمات المتكررة على إمدادات النفط و المنشآت النفطية في العراق و الاستفتاء العام في فنزويلا و إعصار أيفيان في خليج المكسيك و الضغوطات التي التي تمارسها الولايات المتحدة على الأوبك و غيرها بالإضافة إلى زيادة الطلب على البترول في الاقتصاديات الناشئة[5].

---

[1]- إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص، نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة ابى بكر بلقايد، تلمسان، 2015 ص 164-156

[2]- موري سمية آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مرجع سبق ذكره ص50.

[3]- عبد الحي زلوم، ندر العولمة الاقتصادية، دار النشر المؤسسة العربية للدراسات، 1999، ص، 247

[4]- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، مرجع سبق دكره، ص، 29.

[5]- سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا، دار المنهل ليبيا 1992 ص25.

6- الأزمة البترولية 2014:

في جوان 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض وزادت حدة انحدارها بإعلان منظمة الأوبك بالإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل يوميا مما أد، ى إلى انخفاض أعار البترول إلى 46 دولار للبرميل [1].

و لقد اختلفت الآراء حول الأسباب التي أدت إلى حدوث، هذه الأزمة من اختلال في معادلة العرض و الطلب بسبب الركود في منظمة اليورو، و عودة العراق و ليبيا إلى الإنتاج، وزيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعد أرخص ثمنا مقارنة بالبترول، كما لا ننسى مختلف الأحداث في كوريا و العراق و اليمن التي ساهمت في بروز السوق السوداء للبترول[2].

- و في سنة 2015 عرفت أسعار البترول تغيرات تميزت في الأشهر الأولى بالارتفاع، أما في الأشهر الأخيرة فقد عادت للانخفاض مرة أخرى ففي ديسمبر 2015بلغ سعر البرميل 33.6 دولار للبرميل[3].

المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية لانخفاض و ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

أولا: الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار البترول:

يعتبر الاقتصاد الجزائري، اقتصاد ريعي، فهو يعتمد على الريع البترولي الذي يساهم بأكثر من 97% من إيرادات الدولة الجزائرية فالثروة البترولية هي المتحكم الرئيسي، في الاقتصاد الجزائري حيث مولت بها كل القطاعات و بدون استثناء بدءا بالمخطط الثلاثي، و المخططين الرباعيين الأول و الثاني، و كذلك المخططين الخماسيين الأول و الثاني . كان مصدرها الوحيد الموال البترولي و حتى خلال هذه المخططات كان قطاع المحروقات يستحوذ على حصة الأسد إذ أنه و عند حدوث الصدمة النفطية الأولى في الأسواق العالمية 1973 ارتفعت أسعار البترول بشكل لم يسبقه من قبل فاستفادت، الجزائر من هذه الإيرادات الضخمة و ساعدها ذلك في تدعيم و تمويل مختلف مشاريع التنمية، الاقتصادية التي كانت مبرمجة في،

---

[1]- إدريسي أميرة، مرجع سبق ذكره ص 167.

[2]- ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية، المؤتمر الدولي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة01، بيروت، 2015 ص 15.

[3]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية و الدول الأعضاء، ديسمبر 2016 ص05.

المخططات التنموية و إن هذه الوفرة المالية التي وفرتها الثروة البترولية للجزائر، جعلت من قطاع المحروقات القطاع القوي للاقتصاد الجزائري[1].

هذه الارتفاعات، في الأسعار أدت إلى تحسين الوضعية العامة، للبلاد فقامت بالتخلص من شبح المديونية عن طريق ما اصطلح عليه بعملية التسديد المسبق للديون، و أيضا ساهمت التراكمات، المالية للجزائر في تكوين احتياطي مالي كبير لا يستهلان به من العملة الصعبة، مما أدى بالقائمين على الشؤون الاقتصادية، للبلاد إلى العمل على استخدام جزء من هذه الأموال بهدف تنشيط الاقتصاد، الوطني و تحقيق التنمية المنشودة، فقاموا بزيادة الإنفاق العمومي بغية تحسين مستوى الخدمات أو مستوى المعيشة للسكان، و قد ساهمت التراكمات المالية في بعث مشاريع كانت متوقفة لمدة طويلة مثل الطريق السيار شرق غرب، و مترو الجزائر كما قامت الدولة بتقديم دعم كبير لقطاع السكن بهدف القضاء على أزمة السكن في الجزائر كما تم بناء المستشفيات و العيادات بهدف تحسين الخدمات الصحية و تقريبها من المواطن، كما تمت زيادة الاستثمارات، في قطاع المحروقات نفسه[2].

ثانيا: آثار انخفاض أسعار البترول :

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية و هي المحروقات و في هذا السياق فقد انهارت أسعار البترول بصورة حادة، حيث انخفض سعر برميل البترول من 110دولار في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع 2016 و توجد مجموعة من العوامل التي أدت إلى انخفاض الأسعار نذكر منها :[3]

- ظهور إنتاج الغاز الصخري.
- التغير في السلوك الإستراتيجي، لمنظمة البلدان المصدرة للنفط مثل الزيادات في الصادرات الإيرانية و الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة في ظل الاستعانة عنه بدائل أخرى حيث يؤثر انخفاض أسعار البترول في الاقتصاد تأثير غير مرغوب على[4]:

---

[1]– موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مرجع سبق ذكره ص155.

[2]– تداعيات انخفاض البترول على لإقتصاد الجزائري www.edu.dz.com.

[3]– www.edu.dz.com/2018/04//25/low-oil.prias.html .

[4]– محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل اسعار البترول العام، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص110.

- انخفاضات في إيرادات التصدير: فقد تراجعت مدا خيل صادرات البترول في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2010 سوى 91.11 مليار دولار مقابل 35.27مليار دولار.
- خسائر كبيرة في الأرصدة المالية حيث تضاعف، عجز الميزانية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و اتساعه عام 2016.
- انخفاض في المداخل البترولية، حيث لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفضت موارده بشكل جاد حيث تراجع بـ6.714 مليار دج، في الفترة الممتدة بين نهاية 2014 و2015 .
- عجز في الحسابات الخارجية حيث بلغ العجز في الحساب بسبب تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات.
- انخفاض احتياطات الصرف بمقدار35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار.

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية:

1-أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري:

تزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية فيها المصدر الأساسي لميزان مدفوعاتها، و بذلك أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري من تأثيرها على الصادرات و الواردات و من أجل معرفة اهم الانعكاسات، التي شكلتها تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري [1] سنقوم أولا بمعرفة تأثيرها على كل من الصادرات و الواردات و بعد ذلك نتعرف على تأثيرها على رصيد الميزان التجاري.

1-**1-الصادرات:** سنوضح في الشكل التالي، تطورات الصادرات الاجمالية في ظل، تغيرات أسعار النفط خلال الفترة من 2000 إلى 2015.

[1]-بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر

الجدول رقم (3-2):تطور الصادرات في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015

الوحدة : مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات	مجمل الصادرات	أسعار النفط	السنوات	صادرات المحروقات	مجمل الصادرات	أسعار النفط
2000	21.06	21.65	27.6	**2008**	77.19	78.59	94.4
2001	18.53	19.09	23.01	**2009**	44.415	45.188	61
2002	18.11	18.71	24.3	**2010**	56.121	57.090	77.4
2003	23.99	24.46	28.2	**2011**	71.661	72.888	107.5
2004	31.55	32.22	36	**2012**	70.583	71.736	109.5
2005	45.59	46.33	50.6	**2013**	63.816	64.867	96.2
2006	53.61	54.74	61	**2014**	58.426	60.129	49.5
2007	59.61	60.59	69.1	**2015**	33.081	34.560	26.5

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000، 2015

تحليل البيانات الجدول: من خلا الجدول يتبين لنا أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكثر من إجمالي الصادرات بنسبة، تتراوح ما بين 96 % حيث سجلت انخفاض سنة 2000 و 2002 قدر بـ18.53 مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى 23.99 مليار دولار سنة 2003، وتواصل بعد ذلك ارتفاع الصادرات النفطية لتسجل أعلى مستوياتها سنة 2008 قدر بـ77.9 مليار دولار من، إجمالي الصادرات، كما سجلت انخفاضا وصل إلى 44.47 سنة 2009 مقارنة بنسبة2008 و يعتبر هذا الانخفاض بتأثير الازمة العالمية على أسعار النفط، و مع تحسن الأسعار سنة 210 حيث بلغت 77.4 دولار للبرميل ارتفع حجم الصادرات إلى 56.121 مليار دولار لتصل بعد دلك/ إلى أدنى مستوياتها أين سجلت 33.081 مليار دولار سنة 2015 .

2-1- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الواردات (2000-2015):

ان التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور هام في الأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة و ذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي .

الجدول رقم (4-2) : تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	الواردات	أسعار النفط	السنوات	الواردات	أسعار النفط
2000	9.35	27.6	**2008**	37.91	94.4
2001	9.48	23.1	**2009**	32.402	61
2002	12.01	24.3	**2010**	38.885	27.4
2003	13.32	28.2	**2011**	46.428	107.5
2004	17.95	36	**2012**	51.565	109.5
2005	19.86	50.6	**2013**	54.993	96.2
2006	20.86	61	**2014**	59.670	49.5
2007	26.35	69.1	**2015**	52.649	26.5

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000، .2015

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الواردات تأثرت هي الأخرى بتقلبات أسعار النفط حيث عرفت ارتفاعا و تزايدا مسامرا خلال فترة الدراسة منتقلة من 9.35 مليار دولار سنة 2000 إلى 37.99 مليار دولار سنة 2008 و هذا راجع إلى الإرتفاع المستمر لأسعار النفط خلال هذه الفترة حيث سجلت 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 لتصل إلى 94.4 دولار للبرميل .

بعد ذلك عرفت حصيلة الواردات انخفاضا طفيفا سنة 2009 قدر بـ32.402 مليار دولار مقارنة بنسبة 2008 أين سجلت ما قيمته 37.99مليار دولار .

وهذا الانخفاض يفسره أثر الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط و مع تحسن أسعار النفط 2010 حيث وصلت 77.4 دولار للبرميل لتواصل هذا الارتفاع، خلال السنوات الموالية أين حققت أعلى مستوياتها قدرت بـ59.670 مليار دولار سنة2014 و السبب في هذا الارتفاع في حجم الواردات يعود إلى السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر خلال، الفترة لـ2000 إلى 2015 و المتمثلة في برامج الإنعاش، و دعم النمو و التي اعتمدت فيها على زيادة حجم الواردات لتنخفض بعد ذلك سنة 2015أين سجلت 52.649 مليار دولار، هذا الانخفاض تزامن مع الأزمة النفطية في منتصف 2014، و من خلال ما سبق يتضح لنا أن حصيلة الواردات تتميز بالتقلبات خلال الفترة (2006-2015)و ذلك لأن جزءا منها يتعلق بأسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار.

1-3-انعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري:

ان التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور هام في تكوين رصيد الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات و الواردات، و من خلال هذا العنصر سنقوم بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري .

الجدول (5-2) التالي يمثل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2015

الوحدة : مليار دولار

السنوات	رصيد الميزان التجاري	أسعار النفط	السنوات	رصيد الميزان التجاري	أسعار النفط
2000	12.30	27.6	**2008**	40.6	74.4
2001	9.61	23.1	**2009**	7.784	61
2002	6.70	24.3	**2010**	18.205	77.4
2003	11.14	28.2	**2011**	25.961	107.5
2004	14.27	36	**2012**	20.167	109.5
2005	26.47	50.6	**2013**	9.880	96.5

49.5	0.459	**2014**	61	34.06	**2006**
26.5	-18.083	**2015**	69.1	34.24	**2007**

المصدر :تقارير بنك الجزائر 2000، 2008، 2013، 2015

من خلال الجدول يتضح لنا أن الميزان التجاري تأثر هو الآخر بتقلبات أسعار النفط حيث سجل الميزان التجاري انخفاضا ملحوظا قدر بـ9.61 مليار دولار و 6.70 مليار دولار خلال السنوات 2001، 2002 ليسجل بعد ذلك رصيد الميزان التجاري نتائج جيدة سنة 2003، 2004 حيث حقق فائضا قدره 11.140 مليار دولار، و هذا راجع إلى التحسن في أسعار النفط حيث وصلت سنة 2004 إلى 36 دولار للبرميل.

وقد تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2008) بشكل إيجابي حيث وصل إلى 40.60 مليار دولار سنة 2008.

أما الفترة الممتدة (2009-2015) تميزت تدبدب، في أرصدة الميزان التجاري حيث انخفضت سنة 2009 إلى 7.784 مليار دولار ليرتفع بد ذلك إلى 25.961 مليار دولار سنة 2011 و يرجع هذا، لتدبدب إلى تقليص الصادرات من المحروقات و ارتفاع الواردات من السلع ثم انخفض ليصل إلى 0.459 مليار دولار سنة 2014 و السبب يرجع إلى انخفاض أسعار النفط والتي، سجلت ما قيمته 49.5 دولار للبرميل سنة 2014 و التي أدت إلى انخفاض في، حصيلة الصادرات ليسجل رصيد الميزان التجاري عجزا حادا سنة 2015 بمقدار 18.083مليار دولار وذلك يراجع إلى الآثار السلبية للأزمة النفطية 2014 أين وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها.

و من خلال ما سبق يتضح لنا أن رصيد الميزان التجاري يتأثر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط من خلال التأثير على صادرات المحروقات التي تجعل الميزان التجاري عرضة للصدمات النفطية.

ثانيا :انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015):

2-1-علاقة الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار النفط .

سنوضح من خلال الجدول التالي تطور الناتج الداخلي الإجمالي و علاقته بأسعار النفط للفترة 2000-2015.

الجدول رقم (6-2) : تطور الناتج المحلي الإجمالي و علاقته بأسعار النفط 2000-2015

الوجدة :مليون دولار

السنوات	أسعار النفط	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	أسعار النفط	الناتج المحلي الإجمالي
2000	27.6	4123.5	**2008**	94.4	10993.8
2001	23.1	4227.1	**2009**	61	9968
2002	24.3	4521.8	**2010**	77.4	11911.6
2003	28.2	5247.5	**2011**	107.5	14526.6
2004	36	6150.4	**2012**	109.5	16115.4
2005	50.6	7563.6	**2013**	96.2	16569.3
2006	61	8520.6	**2014**	49.5	17205.1
2007	69.1	9306.2	**2015**	26.5	16591.9

المصدر : تقارير بنك الجزائر 2000، 2008، 2013، 2015

من خلال الجدول نلاحظ شدة تأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار النفط، فهذا يدل على وجود علاقة قوية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي و تطورات أسعار النفط :حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 إلى 2008أين انتقل من 4123.5 مليون دولار سنة 2000 وصولا إلى 10999.8 مليون دولار سنة 2008 لينخفض بعد ذلك انخفاضا طفيفا: سنة 2009 قدر بـ996.8 مليون دولار نتيجة تأثر أسعار النفط بالأزمة العالمية ليعاود الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع: مع تحسن أسعار النفط إلى 11991.6 مليون دولار سنة 2010 وصولا إلى 17205.1 مليون دولار سنة2014 لينخفض مجددا سنة 2015 إلى 16591.9 مليون دولار نتيجة الأزمة النفطية 2014 .

2

3- موقع القطاع النفطي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (2000 -2015)

يمثل القطاع النفطي أهم العناصر المساهمة في الناتج الإجمالي بأكثر من 50% و هو ما يؤكد ان القطاع النفطي تحول إلى مصدر وحيد تقريبا في الاقتصاد الجزائري و الشكل البياني يوضح ذلك

الشكل (1):نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي خلال الفترة 2000-2015

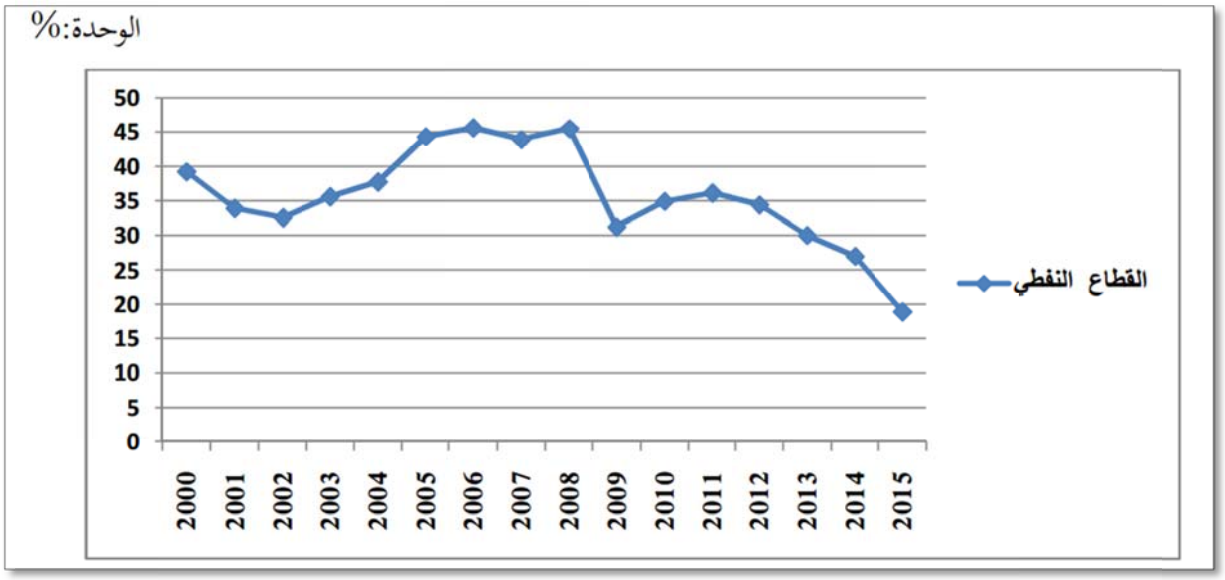

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2000، 2008، 2013، 2015

من خلال الشكل يتضح لنا أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي عرفت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2002، فلقد ارتفعت من 32.55% سنة 2002 إلى نسبة أقصاها 45.6 سنة 2006 و هي نسبة جيدة تعكس مدى ضعف التنويع الاقتصادي خارج المحروقات لتعرف بعد ذلك تدبدبا انخفاظا و ارتفاعا تراوح ما بين 34% و 45% أين سجلت، أدنى نسبة، لها سنة 2015 قدرت بـ18.9 من إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي، و يرجع السبب في ذلك إلى أزمة النفط في منتصف 2014 التي أثرت سلبا على أسعار النفط و من هنا نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات.

خلاصة

تتميز السوق البترولية بعدم الاستقرار ولعل هدا ما لاحظناه خلال الأزمات التي مرت بها ولقد عرف القطاع البترولي في الجزائر عدة محطات بدا من، اكتشاف البترول إلى تأميم المحروقات إلى المنافسة في الأسواق العالمية البترولية

ويحتل البترول أهمية كبيرة في، الاقتصاد الجزائري يتم الاعتماد عليه بشكل مطلق هدا ما عزز تاتير معظم التقلبات، التي مست أسواق البترول العالمية، على مختلف القطاعات في الجزائر وعلى مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية ك الميزان التجاري و الناتج المحلي

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لتحليل تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية

الفصل الثالث: دراسة قياسية لتحليل تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية:

تمهيد

يهتم علم الاقتصاد القياسي بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية لاختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية الاقتصادية و يعتمد الاقتصاد، القياسي في تحليله على الإحصاء و الرياضيات لما يقدمانه من دقة في التحليل و سوف نحاول في هذا الفصل دراسة تقلبات، أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي و الميزان التجاري، قد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: للتعريف بنموذج الدراسة و متغيراته.

المبحث الثاني : تحليل نموذج الدراسة على متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نموذج الدراسة:

لقد شهد الاقتصاد القياسي تطورات واسعة ، حيث أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاولة فهم المتغيرات و ضبط اتجاهاتها و ذلك عن طريق استخدام أساليب الاقتصاد القياسي .

المطلب الأول: التعريف بنموذج الدراسة:

1-تعريف النموذج:

هو عبارة عن صورة مصغرة و بسيطة للواقع المعقد عند دراسة ظاهرة اقتصادية ما تلك العوامل التي تعتبر متغيرات أساسية و التي لها تأثير كبير على تغيرات تلك الظاهرة بينما يمهل، العوامل التي تعتبر متغيرات فرعية.

كما يعتبر أيضا أداة توفيقية بين كل من النظرية الاقتصادية ، الرياضيات ، و الإحصاء [1]

2- مميزات النموذج الاقتصادي:

تتمثل مميزات النموذج في يما يلي:[2]

- شرح الظاهرة الاقتصادية
- السماح بالتخطيط قدر المستطاع لتطورات الظاهرة في المستقبل
- احتوائه على حد الخطأ
-

المطلب الثاني: تقدير النموذج الاقتصادي القياسي

يقصد بتقديم النموذج الاقتصادي أو تشكيل النموذج القياسي هو تكوين الصيغة الرياضية للمشكلة المدروسة التي تربط بين الظاهرة والعناصر التي تتحكم فيها وتحديد طبيعة هذه الصيغة.

[1]-قسوم ميساوي الوليد ، دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة الممتدة من 1978-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص ،اقتصاد دولي ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،ص131.

[2]-قسوم ميساوي الوليد ، نفس المرجع ،ص132 .

تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:

يستخدم نموذج الانحدار البسيط لتكوين العلاقة بين متغير تابع y ومتغير مستقلX، هذه العلاقة تسمح بشرح قيم Y بواسطة قيم مأخوذة من طرف X وتعرف العلاقة العامة للانحدار ب[1]:

$$Yi = \alpha + \beta \times i + \varepsilon i$$

حيت أن:

Yi: متغير تابع.

Xi: متغير مستقل.

فرضيات النموذج[2]:

يعتبر الخطأ εi متغيرا عشوائيا حيت يخضع للفرضيات الأساسية الآتية:

- الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon i) = 0$

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير Yi، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة.

- افتراض تبات تباين الأخطاء $V(\varepsilon i) = \delta$

εi موزع طبيعي $\varepsilon i \to normal\ (N\left(0,\delta\right))$

- لا يوجد ارتباط بين المتغير Xو εأي $COV(\varepsilon i, xj) = 0$

[1]–جيلا لي جالطو، **الإحصاء التطبيقي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص: 08.

[2]–فرخوي جمال، **نظرية الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 1993، ص: 51

.

استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير المعالمات الإحصائية[1]

هناك طرق عديدة للتقدير إلا أن طريقة المربعات الصغرى تعتبر أسهل الطرق و أنجحها،إذ نحاول أثناء تطبيقها للوصول إلى هدف تصغير مربعات الفروق بين القيم الحقيقية والمقدرة ل a و b التي تعطي أقل فرق بين القيم الحقيقية والمقدرة وللحصول على أصغر المسافات الفاصلة بين القيم الحقيقية والمقدرة نقوم بال اعتماد على المشتقات الجزئية.

ويمكن التعبير عنه رياضيا كما يلي:

$$\varepsilon i = y - Y$$

$$y = \alpha + \beta x + \varepsilon t$$

$$y = a + bx$$

$$\varepsilon i = (y - y) = \sum \varepsilon i^2 (y - y^*)^2$$

$$\delta \varepsilon i^2 = \delta(y - a - bx) = -2 \sum (y - a - bx) = 0$$

$$\delta a = \sum (y - a - bx) = 0$$

$$\sum y - 2a - b \sum x = 0$$

$$Y - a - b\bar{x} = 0$$

$$a = \bar{y} - b\bar{x}$$

$$\frac{\delta \sum \varepsilon i^2}{\delta b} = \frac{\delta \sum (y - a - bx)^2}{\delta b} = 0$$

$$-2 \sum x(y - bx - a) = 0$$

$$\sum x(y - bx - a) = 0$$

$$\sum xy - b \sum x^2 - a \sum x = 0$$

[1]–حسام على داود، **خالد محمد السواعي**، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص: 72.

$$\sum xy - b\sum x^2 - (\bar{y} - b\bar{x})\sum x = 0$$

بالقسمة علىn نجد:

$$\frac{\sum xy}{n} - \frac{b\sum x^2}{n} - \bar{y}\bar{x} - b\bar{x}^2$$

بالضرب فيn نجد:

$$\sum xy - b\sum x^2 - n\bar{y}\bar{x} - nb\bar{x}^2 = 0$$

وبإخراج b عامل مشترك نجد:

$$\sum xy - (\sum x^2 - \mathrm{n}\bar{\mathrm{x}}^2)\mathrm{b} - \mathrm{n}\bar{\mathrm{x}}\bar{\mathrm{y}} = 0$$

ومنه:

$$\mathrm{b} = \frac{\sum xy - \bar{x}\bar{y}}{\sum x^2 - n\bar{x}^2}$$

حساب معامل الارتباط الخطي r[1]:

يستعمل معامل الارتباط الخطي r لمعرفة درجة الارتباط بين المتغيرات yi و xi، وهو محصور في المجال $[-1، 1]$.

حيث أنه:

إذا كان $r = 1$ هناك إرتباط كلي موجب بين y و x.

إذا كان $r = -1$ هناك إرتباط كلي سالب.

$r = 0$ لاتوجد علاقة r وتغيرات x.

ويعطى معامل الارتباط بالصيغة التالية:

$$r_{xy} = \frac{\sum(xi-X)(yi-Y)}{\sqrt{\sum_{i\to1}^{n}(xi-X)^2 \sum_{i\to n}^{n}(yi-Y)^2}} = \frac{COV(x.y)}{\sqrt{V(x)V(y)}}$$

[1]–مجيد على سعيد، وآخرون، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص: 162.

حساب معامل التحديد ^{2} :

هذا المعامل يقيس جودة التوفيق، حيث يفيد في معرفة صلاحية النموذج، وهو نسبة انحرافات قيم (r) الموضحة بالنموذج بالنسبة للانحرافات الكلية، وهو عدد موجب محصور بين [0.1] ويؤخد النموذج بعين الإعتبار كلما كان R^2 يقترب من الواحد.

R^2هومربع معامل الإرتباط الخطي، ويتم إستخراج قيمته الجبرية كالأتي:

$$\sum_{i\to 1}^{n}(\mathrm{yi}-\mathrm{Y})^2=\sum_{\mathrm{i}\to 1}^{n}(\hat{\mathrm{y}}-\overline{\mathrm{y}})^2+\sum_{\mathrm{i}\to 1}^{n}(\mathrm{yi}-\hat{\mathrm{y}})^2$$

$$\sum_{\boldsymbol{i\to 1}}^{\boldsymbol{n}}(\boldsymbol{yi}-\overline{\boldsymbol{y}})^{\boldsymbol{2}}=\sum_{\boldsymbol{i\to 1}}^{\boldsymbol{n}}(\hat{\boldsymbol{y}}-\overline{\boldsymbol{y}})^{\boldsymbol{2}}+\sum_{\boldsymbol{i\to n}}^{\boldsymbol{n}}\boldsymbol{\varepsilon i^2}$$

$$\mathrm{SCT}=SCE+SCR$$

$$1=\frac{SCE}{SCT}+\frac{SCR}{SCT}$$

$$1=R^2+\frac{SCR}{SCT}$$

ومنه نجد:

$$R^2=1-\frac{\sum_{\mathrm{i}\to 1}^{\mathrm{n}}\varepsilon\mathrm{i}^2}{\sum_{\mathrm{i}\to 1}^{\mathrm{n}}(\mathrm{yi}-\overline{\mathrm{y}})^2}$$

حساب معامل التحديد المصحح $\overline{R^2}$:

حيث يكتب على الشكل التالي:

$$\overline{\mathrm{R}^2}=1-(1-\mathrm{R}^2)[(N-1)/(N-2)]$$

–لتحليل النموذج واختيار أحسن نموذج نمر بالمراحل التالية:

في هذه المرحلة الأولى من التقييم لابد من التطرق إلى مجموعة من الإحصائية ونذكر منها:

اختبار student: يهتم هذا الاختبار باختبار المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدارHوتكون الفرضيات:

$H_1:\beta\neq 0$ ضد $H_1:\beta_1$

ويتم هذا الاختيار بحساب الإحصائية الآتية:

$$\tau = \left| \frac{\widehat{\beta\imath} - \beta i}{\delta_{\widehat{\beta i}}} \right|$$

حيث $\widehat{\beta}_i$ هي مقدار β_i و δ_{β_i} وهو الإنحراف المعياري ل $\widehat{\beta}_\imath$

وتصبح قيمة متغيرة ستوذنتT تحت الفرضية H_0T= $\left| \frac{\widehat{\beta_I}}{\delta_{b_i}} \right|$

ويتم رفض أو قبول الفرضية H_0 بمقارنة قيمة T_C المحصل عليها مع قيمة الجدول T_{tab} لدرجة الحرية $(n-2)$ ولمستوى المعنوية α.

إذا كان $T_{c>T_t}$: نرفض الفرضية H_0.

إذا كان $t_{c>T_t}$: نقبل الفرضية H_0 أي أن (x_i) معامل ليس له أي تأثير على (y_i)، ونفس الشئ ينطبق الثابت β_0

- **ختبار فيشر ficher :**

يقوم هذا الاختبار بقياس المعنوية الإجمالية للانحدار، فيقيس تأثير كل المتغيرات المستقلة إجمالا على المتغيرات التابعة (y) فهو يعتمد على معامل التحديد R^2 ويعتمد على الفرضية الأتية= $\beta_1 = \beta_2 = H_0 : \cdots = \beta_K = 0$

ضد H_1 :$\forall_i = 1. \ldots \ldots . k \neq 0 \beta_i$

نسمي F_C المتغيرة الإحصائية لفيشر وتحسب كمايلي:

$$F_C = \frac{R^2/(k-1)}{(1-R^2)/(n-1)}$$

ونقارن F_C مع القيم المجدولة F_T لدرجتي الحرية $(k-1)$ و $(n-k)$ ولمستوى معنوية α.

إذا كان $F_C > F_T$ نرفض الفرضية H_0 ونقبل H_1.

إذا كان $F_C < F_T$ نقبل الفرضية H_0.

- **اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء:**

من بين أهم المشاكل التي تواجه القياسين في تقديرهم للنماذج الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء، والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة، ويكون هذا المشكل عندما يكون حد الخطأ للفترة الزمنية مرتبط طرديا مع أخطاء فترة زمنية سابقة، يعني استقلال القيمة المقدرة لحد الخطأ لفترة زمنية سابقة لها، معناه أن التباين المشترك بين البواقي يساوي الصفر، ولأن وجود ارتباط ذاتي يؤثر سلبا على نتائج المربعات الصغرى من حيث:

-القيم المقدرة للمعلمات سوف تكون متحيزة.

-تباين القيم المقدرة لمعلمات الانحدار سوف لا يكون أقل ما يمكن.

وقد يكون الارتباط الذاتي بين الأخطاء موجبا أو سالبا، شأنه في ذلك شأن معامل الارتباط بين أي متغيرين يمكن اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى وباستخدام اختبار داربن واتسون Durbinwatson الذي يعتبر أحد الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى وفق الفرضيات التالية:

H_0: عدم وجود إرتباط ذاتي للإخطاء P=0.

H_1: وجود إرتباط ذاتي P≠ 0.

يوضح الشكل أدناه قيم d (القيم الجدولية للاختبار) والتي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب والسالب، أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة.

-مناطق القبول والرفض لاختبار داربن وات سون.

ارتباط ذاتي سالب	وجود شك	انعدام الارتباط الذاتي	وجود شك	ارتباط ذاتي موجب
$d_1 d_u$	2	$4-d_u 4-d_1$		

ينعدم الارتباط الذاتي p=0 عند القيمة d=2 القيمة الوسطية، ويتم فرض أو قبول الفرضية H_0 حسب الحالات الآتية:

- $0<DW<d_1$: وجود إرتباط ذاتي موجب.

- $d_1 < DW < d_u$ أو $4 - d_u < DW < 4 - d_1$: هناك شك في الوجود أو عدم للارتباط الذاتي للأخطاء.
- $d_u <$ DW $< 4 - d_u$: عدم وجود ارتباط ذاتي إي استقلال الأخطاء.
- $4 - d_1 < DW < 4$: وجود إرتباط ذاتي سالب.

$$d = \frac{\sum_{i\to 2}^{n}(ei - ei-1)^2}{\sum_{i\to 1}^{n} ei^2} \approx 2(1-p)$$

$$p \approx \frac{\sum_{i\to 1}^{n} e_i e_{i-1}}{\sum_{i\to 1}^{n} ei}$$

بعد حساب DW نقارنها مع القيمتين المجدولتين (d_1) التي تمثل الحد الأدنى لإنعدام و(d_u) التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة α (1% أو 5%)، ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين.

المطلب الثالث: التعريف بمتغيرات الدراسة

سوف نقوم في هذا المطلب بالتعريف بالمتغيرات الاقتصادية[1]

1- الميزان التجاري (TB):

يشمل كل المعاملات المتعلقة بالسلع و الخدمات و الدخل و التحويلات

2- الناتج المحلي الإجمالي (GDp):

و هو عبارة عن مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج، العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد بلد ما ، و هو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية عادة تكون سنة.

3- سعر النفط (Po):

و يتمثل في أسعار النفط من 2000إلى 2015 .

[1]- علي صاري ،سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية العدد السابع جامعة الوادي، الجزائر ديسمبر 2014،ص23

المبحث الثاني:تحليل نموذج الدراسة:

المطلب 01:تقدير اثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي:

نتائج تقدير معادلة الانحدار للناتج المحلي الإجمالي:

Dependent Variable: PO

Method: Least Squares

Date: 05/29/18 Time: 12:05

Sample: 2000 2015

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.004039	0.001334	3.028451	0.0090
C	17.60405	14.96949	1.175995	0.2592

R-squared	0.395810	Meandependent var	58.88750
Adjusted R-squared	0.352653	S.D. dependent var	30.75043
S.E. of regression	24.74114	Akaike info criterion	9.371280
Sumsquaredresid	8569.735	Schwarz criterion	9.467854
Log likelihood	-72.97024	Hannan-Quinn criter.	9.376226
F-statistic	9.171514	Durbin-Watson stat	0.578620
Prob(F-statistic)	0.009028		

المصدر:مخرجات برنامج Eviews8.

معادلة الانحدار للناتج المحلي الإجمالي :

$$\hat{y} = a + bx$$

GDp= 17.604+0.004039po

تحليل النموذج إحصائيا:

- ✓ معامل التحديد $R^2$0،3958 وهو ما يعنيأن المتغير التابع المدرج في النموذج مفسر من قبل المتغير المستقل بنسبة39،58% ومنه فمعامل التحديد يقيس نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع و الباقي يعود لعوامل اخرى 61،42. % .
- ✓ إختبار ستيوذنت *student*: يفسر τ^* باختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويكون هذا الإختبار بوضع الفرضيات الموالية:

النموذج غير معنوي $\{H_0: \mathrm{C_I} = 0\}$

النموذج معنوي $\{\mathrm{H_1}: \mathrm{C_I} \neq 0\}$

يمكن تلخيص اختبار ستيوذنت لمعلمة النموذج في الجدول التالي:

المتغير	ستوذنت	الاحتمال
Po	3،028451	**0،0090**
C	1،175995	**0،2592**

$$\tau_{n-2}^{\alpha} = 164485،\tau_{16}^{5\%}$$

$$\tau_{cal} = 3،02845$$

ومنه فقيمة ستيوذنت المحسوبة أقل من قيمتها المجدولة (أنظر الملحق 1).

$\leftarrow \mathrm{prob} < 0.05$ أي $\tau_{cal}{}^* > \tau_{\mathrm{tab}}{}^*$.

ومنه: نرفض فرضية العدم $\mathrm{H_0}$ ونقبل الفرضية H_1.

أي أن معلمة سعر برميل النفط مقبولة من الناحية الاقتصادية اعتمادا على قيمة ستيوذنت.

✓ اختبار فيشر F^*: يهتم بتوضيح دلالة النموذج بصفة عامة، وذلك بحساب الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بوضع الفرضيات الموالية:

$\{H_0: C_1 = C_2 = 0\}$ النموذج غير معنوي

$\{H_1: C_1 \neq C_2 \neq 0\}$ النموذج معنوي

وبمقارنة اختبار فيشر المجدولة F^{α} وهي التي تتبع توزيع فيشر عند درجة حرية 95% (أنظر الملحق2)

$$F_{n-2}^{\alpha} = F_{16}^{5\%} = 3{،}11$$

$$\tau_{cal} = 9171514{،}$$

أي أن: $F_{cal} > F_{tab}$

إذن نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1.

ومنه فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار فيشر.

تحليل النموذج اقتصادي:

من خلال ملاحظة إشارة معلمة النموذج يتضح أن إشارة معلمة سعر برميل النفط موجبة po موجبة، وهو ما يعني العلاقة طردية بين المتغير المستقل سعر النفط والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، وهذا وما نصت عليه النظرية الاقتصادية ومنه يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، أي أنه كلما زاد سعر برميل النفط بنسبة 1%زاد الناتج المحلي ب 64،74%.

اختبار دربن وات سون:

يتم استخراج قيمة DW من خلال الجدول ، القيمة المحسوبة المقدرة DW=0،578620وبعد تحديد قيمة d_1 التي تساوي 0،62 وقيمة d_2 التي تساوي.067و التي تساوي من جدول DW(أنظر الملحق 3)، وباعتبار أن النموذج مكون من 16 مشاهدة ومتغير واحد مستقل ومعنوية تقد ب 5% ومنه يتضح عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء يعني إحصائية DW تقع في منطقة H_0 أي عدم وجود ارتباط ذاتي و كلما اقتربت هده القيمة من 2 ، دل على أن هذا النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

الشكل الانتشاري:للناتج المحلي الإجمالي

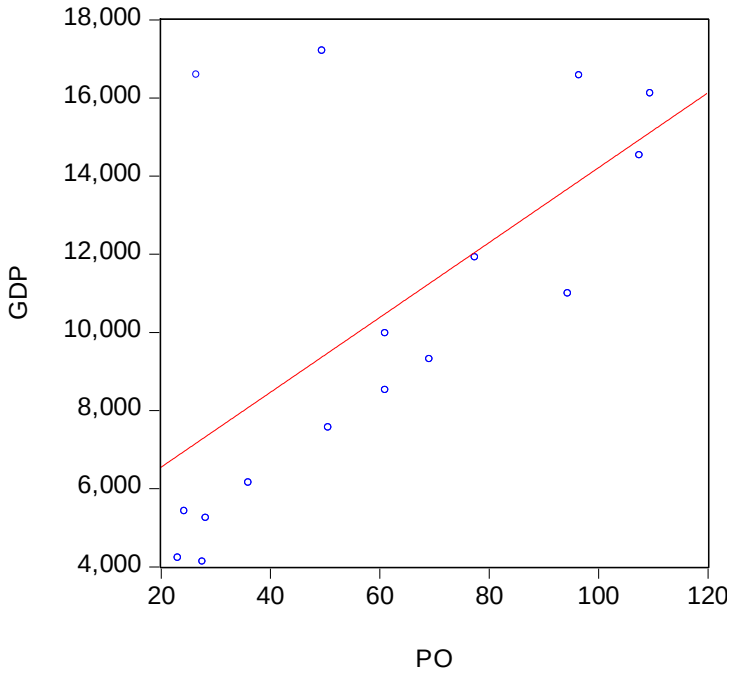

المصدر:مخرجاتeviewz08

من خلال الشكل الانتشاري يتضح لنا ان هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل سعر النفط والمتغير التابع الناتج المحلي حيت انه كلما زاد سعر النفط ازداد معه الناتج المحلي الإجمالي حيت كلما زاد po زادgdp .

تحليل النموذج اقتصاديا

من خلال ملاحظة إشارة النموذج يتضح أنّ سعر النفط موجبة وهو ما يعني أنّ العلاقة طردية بين المتغير المستقل وسعر النفط والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي وهدا ما نصت عليه النظرية الاقتصادية ومنه يمكن القول أنّ النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية أي انه كلما زاد سعر النفط بنسب 1% زاد الناتج المحلي ب 64.74"% إذ ارتفعت ارتفعت أسعار النفط ارتفع الناتج المحلي الإجمالي .

ومنه فالنتائج المتوصل إليها نعتبرها مقبولة وذلك يعود إلى:

- إحصائية ستيوذنت المحسوبة أكبر من القيمة الجد ولية عند مستوى معنوية 5%.
- معنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجد ولية عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا.
- وتدل إحصائية دربن وات سون عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأنها موجودة في منطقة الارتباط المعدوم للأخطاء عند مستوى معنوية 5%.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2$58،39 في النمودج وهو مايعني ان المتغير التابع الناتج المحلي مفسر من قبل المتغير المستقل.

المطلب 02: تقدير اثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري:

نتائج تقدير معادلة الانحدار للميزان التجاري

Dependent Variable: PO

Method: Least Squares

Date: 05/29/18 Time: 12:09

Sample: 2000 2015

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TB	1.136804	0.476694	2.384765	0.0318
C	40.85758	10.10888	4.041750	0.0012

R-squared	0.288875	Meandependent var	58.88750
Adjusted R-squared	0.238080	S.D. dependent var	30.75043
S.E. of regression	26.84145	Akaike info criterion	9.534240
Sumsquaredresid	10086.49	Schwarz criterion	9.630814
Log likelihood	-74.27392	Hannan-Quinn criter.	9.539186
F-statistic	5.687104	Durbin-Watson stat	0.229941
Prob(F-statistic)	0.031782		

المصدر:مخرجات برنامج Eviews8.

تحليل النموذج إحصائيا:

معادلة انحدار الميزان التجاري:

$$Tb=40.8578+1.136804\ po$$

يكون التقييم الإحصائي من خلال ملاحظة الاختبارات الآتية :

- معامل التحديد$0،288875 = {}^{2}$ وهو مايعني أن المتغير التابع المدرج في النموذج مفسر من قبل المتغير المستقل بنسبة 88،28% ومنه فمعامل التحديد يقيس نسبة تفسير المتغير المستقل

- للمتغير التابع11 ، 71% والباقي يعود لعوامل أخرى .
- معامل التحديد المصحح 23808،0 = ¯ وهو ما يعني أن المتغير المستقل (سعر برميل النفط) يساهم في تفسير المتغير التابع الميزان التجاري بنسبة 19، 76 %
- اختبار ستيوذنت: يفسر T^* بإختبار العلاقة بين المتغير المستقل ، والمتغير التابع، ويكون هذا الاختبار بوضع الفرضيات الموالية:

النموذج غير معنوي $\{H_0: C_1 = 0\}$

النموذج معنوي $\{H_1: C_1 \neq 0\}$

يمكن تلخيص اختبار ستيوذنت لمعلمة النموذج في الجدول التالي:

المتغير	ستيوذنت	الاحتمال
Po	2،384765	**0،0 318**
C	041750،4	**0،0002**

$$T_{k-2}^{\alpha} = T_{16}^{5\%} = 1،64485$$

$$T_{Cal} = 2،384765$$

ومنه فقيمة ستيوذنت المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة (أنظر الملحق)

$T_{cal}^{*} > T_{tab}$ أي prob $< 0.05 \leftarrow$.

ومنه: نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية H_1.

أي أن معلمة سعر برميل النفط مقبولة من الناحية الإحصائية اعتمادا على قيمة ستيوذنت.

- اختبار فيشر F^*: يهتم بتوضيح دلالة النموذج بصفة عامة، وذلك بحساب الإنحرافات الموضحة إلى الإنحرافات الغير موضحة بوضع الفرضيات الموالية:
  - النموذج غير معنوي $\{H_0: C_1 = C_2 = 0\}$
  - النموذج معنوي $\{H_1: C_1 \neq \square_2 \neq 0\}$

- وبمقارنة اختبار فيشر المجدولة tab وهي التي تتبع توزيع فيشر عند درجة حرية 95% (أنظر الملحق2)
- $F_{n-k}^{\alpha} = F_{16}^{5\%} = 3،11$
- $F_{cal} = 5،6871$
- أي أن: $F_{cal} > F_{tab}$
- إذن نرفض فرضية العدم 0 ونقبل الفرضية البديلة H_1.

ومنه فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية اعتمادا على اختبار فيشر

اختبار دارين واتسون:

يتم استخراج قيمة DW من خلال الجدول القيمة ،المحسوبة المقدرة 229941، DW=0وحيت نلاحظ عدم اقتراب القيمة المحسوبة من 2 يكن القول بان النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية.

تحليل النموذج اقتصاديا :

من خلال ملاحظة إشارة معلمة النموذج يتضح أن إشارة سعر برميل النفط Poموجبة وهو ما يعني العلاقة الطردية بين المتغير المستقل (سعر برميل النفط) و المتغير التابع ،الميزان التجاري هذا ما نصت عليه النظرية الاقتصادية، حيث أن الجزائر دولة نفطية من الدرجة الأولى وعليه فإن أي ارتفاع سعر برميل النفط سيؤدي ،إلى ارتفاع في رصيد الميزان التجاري، ومنه يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

الشكل الانتشاري

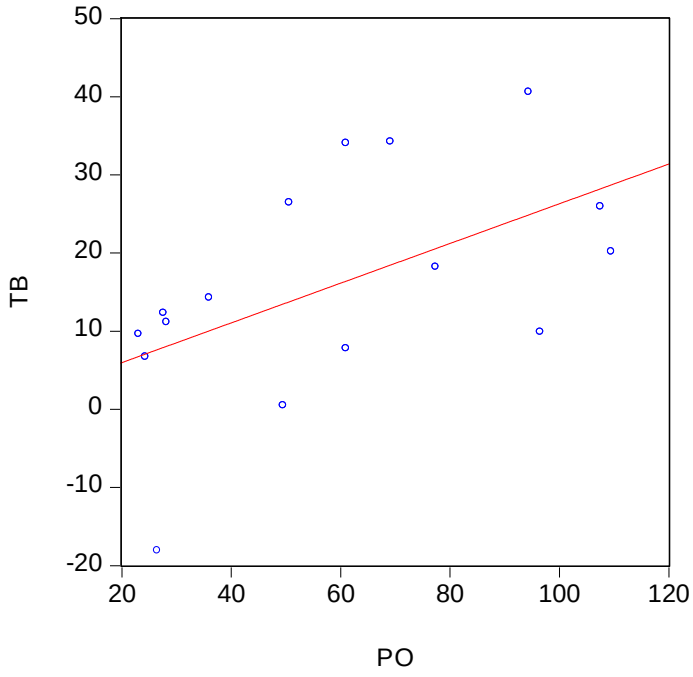

مصدر:مخرجات eviewz08

من خلال الشكل الانتشاري يتضح لنا أنّ هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل سعر النفط والمتغير التابع الميزان التجاري حيت انه كلما زاد سعر النفط ازداد معه رصيد الميزان التجاري

ومنه فالنتائج المتوصل إليها نعتبرها مقبولة وذلك يعود إلى:

- معلمة المتغير (سعر النفط) مقبولة إحصائيا وذلك لأن إحصائية ستيوذنت المحسوبة أكبر من القيمة الجد ولية عند مستوى معنوية 5%.
- معنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجد ولية عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا.

خلاصة

من خلال هدا الفصل تم توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي و الميزان التجاري من خلال الدراسة القياسية و التي تم الاعتماد فيها على نموذج الانحدار الخطي البسيط وبرنامج تحليل السلاسل الزمنية eviewz08 حيت تبين من خلال فترة الدراسة 2000 الى2015 أنّ كل من الميزان التجاري والناتج المحلي ترتبط ارتباطا ايجابيا بأسعار النفط لتتوصل من خلال هده الدراسة أنّ رصيد الميزان التجاري والناتج المحلي علاقته بأسعار النفط علاقة طردية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل و دراسة اثر تقلبات أسعار البترول، على الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية ولقد حاولنا قدر الإمكان الإلمام، بجميع جوانب الموضوع برغم صعوبة هدا المسعى في ضل تداخل و تعدد الجوانب المتصلة به ، ولقد قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول حاولنا أن تكون متناسقة من حيت المضمون في **الفصل الأول**، تطرقنا فيه إلى الإطار ألمفاهيمي للبترول حيت تناولنا في بدايته عموميات حول البترول و سياسات تسعير البترول و محددات أسعار البترول.

أما **الفصل الثاني** فحاولنا الوقوف على الأسواق البترولية العالمية،و قطاع المحروقات في الجزائر الذي يكاد يعتمد عليه بشكل مطلق ودلك ، بداية باكتشاف البترول في الجزائر،إلى تأسيس الشركة الوطنية سون طراك كما سلطنا الضوء، على الإمكانيات البترولية للجزائر كما تطرقنا إلى أهم الأزمات البترولية والأثار الاقتصادية لانخفاض و ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

أما بالنسبة **الفصل الثالث**، فلقد خصصناه للدراسة القياسية لتقلبات أسعار النفط، على الناتج المحلي الإجمالي و الميزان التجاري والتي بينت أن، كل من الناتج المحلي و الميزان التجاري ترتبط ارتباطا ايجابيا بأسعار النفط .

اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهده الدراسة، وكمحاولة للإجابة عنها، تم وضع مجموعة من الفرضيات والتي سبق ذكرها، في المقدمة العامة، و في ختام هده الدراسة تم التوصل للنتائج المتعلقة بما افترضناه:

-**نقبل الفرضية الأولى:** حيت فعلا فان أسعار البترول، لا تحتكم فقط لقوى العرض والطلب ، فهي تخضع كدالك لعوامل أخرى دلك على غرار اندلاع الحروب و الكوارث الطبيعية، النزاعات السياسية الصراعات حول مكامن البترول ..... و غيرها من ألا حدات التي يصعب التحكم فيها.

-**نقبل الفرضية الثانية:أذا أن** القطاع البترولي يمثل القلب النابض و الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري ، خاصة وان الجزائر تزخر بإمكانيات بترولية هامة .

-**نقبل الفرضية التالية:**وجود علاقة بين أسعار البترول و الناتج المحلي والميزان التجاري حيت كلما ارتفعت أسعار البترول تأترت ايجابيا.

نتائج الدراسة:

بالإضافةإلى نتائج الفرضيات فقد تم التوصل إلى، جملة من النتائج وهي كما يلي :

-الدول البترولية هي اكتر الدول عرضة لتقلبات أسعار البترول.

-أهمية القطاع البترولي في الجزائر تتجلى في تدخله في جميع القطاعات سواء الصناعية او الفلاحة أو... فالبترول يعتبر المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني وهدا من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و الميزان التجاري.

-ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى زيادة اعتماد الاقتصاد على القطاع البترولي وهدا يشكل تحديا للهدف الاستراتيجي الرامي إلى تنويع الاقتصاد الجزائري.

-الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فكلما حدثت هزة بترولية قابلتها أزمة اقتصادية.

- يبقى الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمد على البترول كمصدر وحيد .

الاقتراحات

-يجب على الدول البترولية أن تعمل على حسن استخدام العوائد البترولية ودلك بتحقيق أهداف مسبقة للعوائد البترولية.

-تقديم الدعم والتسهيلات للمشاريع والاستثمارات الإنتاجية، سواء كانت محلية أو أجنبية وتشجيع هدا النوع خاصة قطاع الفلاحة.

- استثمار الفوائض المالية في استثمارات منتجة

أفاق الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع اثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، وهذا الدارسة جزاء بسيط من موضوع شاسع وواسع كما ، لا ندعي اننا استوفينا كل جوانبه بل هناك جوانب اخرى لم تتناولها الدراسة ،وبهداء فقد فتح هدا الموضوع أمامنا أفاق متعددة يمكن من خلالها توسيع دائرة الاهتمام بهداء الموضوع :

- سياسات التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول ودورها في الحد من اتار تدبدب أسعار البترول.

قائمة المراجع

1- الكتب:

أ- الكتب باللغة العربية:

1. أسعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة للطباعة والنشر.
2. إبراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، ط 1، 2002.
3. بيوار خنسي، البترول وأهميته، مخاطره، وتحدياته، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، ط1، 2006.
4. حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2006.
5. حسين عبد الله ،البترول العربي ،دراسةاقتصادية سياسية ،لدار النهضة العربية القاهرة 2003.
6. حسام على داود، **خالد محمد السواعي**، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.
7. جيلا لي جالطو، **الإحصاء التطبيقي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
8. فرخوي جمال، **نظرية الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 1993.
9. خالد بن منصور العقيل ،رحلة في عالم البترول،قضايا بترولية دولية،الرياض،الطبع،2003.
10. الدوري محمد أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة،عنابة، الجزائر، 1983.
11. الرميحي محمد، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة ،بيروت،الطبعة،2،المجلد ،19.
12. سلم عبد الحسن ،اقتصاديات النفط،جامعة طرابلس،بدون طبعة،1999.
13. سيد فتحي، أحمد الخوالي، اقتصاديات النفط، ط8، ، جدة، السعودية، 2014.
14. سعد الله داود ، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر ، دار الحكومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر،.2013.

15. سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا ، دار المنهل ليبيا ،1992.

16. السواعي ، الاقتصاد القياسي بين النظيرة و التطبيق ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ،2013.

17. صديق محمد العفيفي ،تسويق البترول،مكتبة عين شمس الاسكندرية،الطبعة التاسعة،2003.

18. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، دار المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

19. عبد الحي زلوم ، ندر العولمة الاقتصادية،دار النشر المؤسسة العربية للدراسات،1999.

20. فاليري مارسيل بالإشتراك مع جون ق ينتل ،عمالقة النفط الدار العربية للعلوم ،2006،بيروت،لبنان.

21. مكيد علي ، الإقتصاد القياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية،112-2007.

22. محمود يونس،العوامل المحددة لمستقبل اسعار البترول العام ،الدار الجامعية ،بيروت،1986.

23. مجيد علي سعيد و آخرون ، الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان 1998.

24. هاشم علوان حسين عبد الله، محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992.

25. يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التنويع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول ، دارالفكر الجامعي الأسكندرية ، الطبعة الأولى ،2008.

26. يسرى محمد أبو العلاء ، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ، 1986.

ب- التقارير

1. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) ،التقرير الإحصائي السنوي 2016.

2. صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،تطور السوق البترولية وتاتيرها على الاقتصاديات العربية.

3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية و الدول الأعضاء ، ديسمبر 2016 .

4. تقرير بنك الجزائر للاحصائيات.

5. منطقة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك تقرير الامين العام 2012

6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) ، التقرير الإحصائي السنوي 2016، الكويت.

7. أسامة صاحب منعم الملاح ،العامة السياسية الجزائر النفطية (62-65) ، مجلة بابل للدراسات الإنشائية بغداد ، المجلد رقم05 ، العدد1 ،2015.

8. بوزيان بن محمد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013.

9. الذهب الأسود، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة السادسة، العدد6، الكويت، ديسمبر2013.

10. عصام بن الشيخ ، قرار تأميم النفط الجزائري ، مجللة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد06 ، 2012.

11. علي صاري ،سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية العدد السابع جامعة الوادي، الجزائر ديسمبر 2014،ص23.

12. سعيد الله داود،تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق البترول واترها على استقرار الاسعار2000-2008،مجلة الباحث ،العدد،09،جامعة الجزائر ،2011.

13. صالح صالحي اتار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ،العدد15.

14. كوثر عباس الربيعي ، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية ،عدد جويلية ، جامعة بغداد –العراق ، 2008.

15. محمد مصطفى محمد الخياط، أسعار النفط والصعود والمؤشرات، مجلة الكهرباء العربية، العدد92، 2008.

16. نغوش صباح، إلى أين أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، على الموقعwww.moent.gov.ae.

17. بوزيان بن محمد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013.

2- المدكرات والرسائل الجامعية :

1. امينة مخافي ،اتر تطور انظمة الاستغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،في العلوم الاقتصادية،تخصص ،دراسات اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012.
2. ادريس أميرة ، تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية ، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014) ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،تخصص،نقود مالية وبنوك،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير ،جامعة ابى بكر بلقايد،تلمسان،2015 .
3. بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الاتار الاقتصادية لتقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة شهادةالدكتوره ،تخصص،نقود ومالية ،قسم العلو الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،2015.
4. بوجمعة قودري قويشيح، إنعكاسات تقلبات أسعار البترولعلى التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر 2009.

5. جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011-2012.
6. سمية موري،آثر تقلبات سعر الصرف على العائدات النفطية ، دراسة حالة الجزائر ، مدكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص،مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة ابى بكر بلقايد،تلمسان،2010.
7. شريفة بالشعور، تقلبات أسعار النفط واترها على الاقتصاد الكلي،رسالة ماجستير،تخصص ،اقتصاديات المال و الأعمال،كلية إدارة المال والأعمال،جامعة أل البيت عمان،الأردن، 2012.
8. صيد فاتح ،مشكلات الغاز الطبيعي في التجارة الدولية حالة الجزائر،اطروحة دكتوراه، الشعبة ،اقتصاد التنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار،عنابة،2015.
9. صالح دليلة، فعالية السياسة المالية لمراجعة تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
10. عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة –الجزائر 2008.
11. عبد المالك ماني، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة إستشرافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص ،تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
12. قسوم ميساوي الوليد ، دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخد الفترة الممتدة من 1978-2006، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص ،اقتصاد دولي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر ، بسكرة.

13. مباركي كريمة، إستراتيجيات استخلاف الثورة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010.
14. مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الأعمال و تنمية مستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة سطيف01 ،2013-2014.
15. نبيل زغبي، أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ،غير منشورة، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2011-2012.
16. نبيل بوفليح، دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.
17. نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 009/2008.
18. وحيد خير الدين ، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات ، دراسة حالة – الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013.

3- باللغة الاجنبية:

Hana karina ,linpact des flutction du prix du petrole sur les indicateurs économiques, Algerie , mémoire e vue de l'obtention magister , option monie et finance banque, université mouloud mameri, tizi ouezou2013.

4- الملتقيات والندوات العلمية:

1. خالد بن الوليد قندور، تأثير أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر ، دراسة قياسية من 1990-2015 ،مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني ، متطلبات تحقق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات ن جامعة البويرة ، كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية و التسيير يومي 29-30 نوفمبر 2016.
2. عائشة صحو ، مولود طابوش ، مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري و أثر تقلبات أسعاره على الموازنة العامة للدولة ،الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات جامعة البويرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 29-30 نوفمبر 2016.

5- الملتقيات

1. كامل باتور، فتحي خدرية، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة 2008إلى 2015، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني ،حول المتطلبات لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البوير.
2. مصطفى بودرامة ، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة للموارد المتاحة 7أفريل 2008 سطيف ، جامعة فرحات عباس.
3. ممدوح سلامة ، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام ، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية ، المؤتمر الدولي للأبحاث و دراسة السياسات ،الطبعة01 ،بيروت، 2015.

6- المنشورات ،الدوريات والمستندات الوتائيقية:

1. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية و الدول الأعضاء ، ديسمبر 2016.

2. فريدة بوغازي ، تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج إيفيوز ، يوم دراسي ،حول المنهج الكمي و دوره في إعداد الرسائل الجامعية باستخدام البرامج الإحصائية، جامعة 20أوت –سكيكدة ماي 2018.

7- المواقع الالكترونية:

1. www.edu.dz.com/2018/04//25/low-oil.prias.html

3. www.edu.dz.com- تداعيات انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

4. www oapec org منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو ل

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01) : جدول ستيودنت Table De studente

Valeur de *t* ayant La probabilité *P* d'être dépassée en module

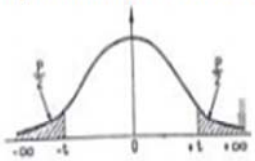

ν	P =0.90	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.89	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
∞	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.57582

Source : *op.cite*, p.369.

ملحق رقم (02): جدول فيشر Table De Fisher

	$n=1$		$n=2$		$n=3$		$n=4$		$n=5$	
m	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$	$a=0.05$	$a=0.01$
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

Source :R. BOURBONNAIS , Econométrie (Paris : Dunod, 2015), p.372.

ملحق رقم (03): جدول درين واتسون Table De Durbin– Watson

Risque α =5%

n	k =1		k =2		k =3		k =4		k =5	
	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

Source :*op.cite*, p.372.

الجدول رقم(4): أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول O.P.E.C

	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
الدول المؤسسة	- فنزويلا - إيران - العراق - الكويت - المملكة العربية السعودية	سبتمبر 1960 بغداد-العراق-
الدول المنظمة بعد التأسيس	قطر	جانفي1961
	ليبيا	جوان 1962
	الإمارات العربية المتحدة	نوفمبر 1967
	الجزائر	جويلية 1969
	نيجيريا	جويلية 1971
	الإكوادور انسحبت من المنظمة وعادت إليها في 2007	1973
	أنجولا	2007

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي، ص، 254